البنوك الرقمية نهضة مصرية فى صناعة التكنولوجيا المالية

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٩٣
الأحد
٣٠ يوليو ٢٠٢٣
١٢ من محرم ١٤٤٥
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

«البورصة» تشاهد تأثير الشهادات الدولارية «من يعيد»

إجماع مصرفى على «تثبيت الفائدة»

الشهادات الدولارية لمدة 3 سنوات
من البنك الأهلى المصرى

125 سنة

"الأهلى فوراً الدولارية"

9%

شهادة 3 سنوات ذات عائد سنوي 9% يصرف مقدماً بالمعادل بالجنيه المصري عن الفترة كلها بواقع 27% من قيمة الشهادة و تسترد قيمة الشهادة فى تاريخ الاستحقاق بالدولار الامريكي

"الأهلى بلس الدولارية"

7%

شهادة 3 سنوات ذات عائد سنوي 7% يصرف العائد ربع سنوياً بالدولار الامريكي واحصل على قرض حتى 50% من قيمتها بالجنيه المصري بحد اقصى 10 مليون جنيه بفائدة 2.25% أقل من سعر اقراض البنك المركزي

رقم التسجيل الضريبى ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠٠

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد
www.nbe.com.eg
تطبق الشروط والأحكام

البورصجية

جريدة إسبوعية اقتصادية

تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

الحكومة تبحث عن حل عاجل..

«نقص الغاز» يرفع درجة حرارة أزمة «قطع الكهرباء»

كتب: عبد الفتاح فتحي

تفاقمت أزمة انقطاع الكهرباء فى مصر تأثير موجة الحر القاسية التى تشهدها البلاد، حيث تجاوزت الحرارة ٤٠ درجة مئوية فى القاهرة، و٤٥ فى مدن جنوب البلاد، فيما بشرت الحكومة المواطنين بقرب انتهاء الأزمة خلال أيام معدودة.

الأزمة التى لم تشهدها البلاد منذ مدة، دفعت البرلمان إلى الدخول على خط الجدل الدائر حول أسبابها، إذ تقدم النائب فريدى البياضى بسؤال لكل من رئيس الوزراء ووزير الكهرباء حول أسباب انقطاع الكهرباء، مطالباً الحكومة بـ«الإعلان عن أسباب الأزمة والجدول الزمنى لحلها».

رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أوضح أن الحكومة بدأت منذ يومين فى تخفيف أحمال الكهرباء بسبب الموجة الحارة التى تشهدها البلاد حاليا، وزيادة استهلاك الطاقة الكهربائية، موضحا أن زيادة استهلاك الغاز المستخدم فى إنتاج الكهرباء، أدت إلى انخفاض ضغوط الغاز فى الشبكات الموصلة لمحطات الكهرباء.

ومن جهته، أوضح وزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمد شاكر أن هناك «أزمة فى إنتاج الكهرباء بسبب نقص الوقود (الغاز)»، مؤكدا أن المشكلة «ليست فى شبكات توليد الكهرباء، فالشبكة قادرة على توليد نحو ٢٠ ألف ميجاوات زيادة على الاستهلاك الحالى الذى تجاوز ٣٥ ألف ميجاوات».

وأعلن المتحدث باسم وزارة الكهرباء الدكتور أيمن حمزة، أن استهلاك المواطنين من الكهرباء خلال الأيام الماضية هو «الأعلى تاريخيا»، مشددا على أن الدولة لجأت إلى نظام «تخفيف الأحمال»، جاء بسبب زيادة الاستهلاك الذى وصل إلى ما يقارب ٣٥ ألف ميجاوات فى فترة الذروة، «لذلك يتم قطع التيار عن بعض المناطق بالتناوب لمدة ساعة».

وأرجع المتحدث سبب الأزمة إلى الاحتياج لكمية أكبر من الغاز لتوليد الكهرباء، وهو ما يجرى التنسيق بشأنه بين وزارتى البترول والكهرباء فى الوقت الحالي، مؤكدا أن الأزمة «ستنتهى خلال يومين وفقا لبيان مجلس الوزراء، إذ يتم العمل على حل الأزمة سريعًا».

وأضاف حمزة أن معدل استهلاك الكهرباء العام الماضى كان ٣٤ ألف ميجاوات وكان أقصى حمل وقتها، ولكن مع زيادة استهلاك الكهرباء، حدث ضغط كبير على الغاز، حيث انخفض ضغط الغاز الواصل إلى محطات الكهرباء ما أدى إلى قلة الإنتاج».

وأكد حمزة خلوّ شبكة نقل الكهرباء فى مصر من أى مشكلات، إذ تعد الشبكة حاليا من أقوى الشبكات بالعالم، مضيفا أن هناك إقبالا كبيرا من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم للاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة بمصر بسبب قوة شبكة الكهرباء والتطوير الذى شهدته الشبكة.

وأضاف أن وضع الشبكة القومية للكهرباء بشكل عام وشبكة نقل الكهرباء بشكل خاص أصبح بالقوة التى تمكنه من مواجهة أى تحديات لتأمين التغذية الكهربائية للمواطنين بجميع أنحاء الجمهورية، موكدًا أن أزمة انقطاع التيار الحالية هى أزمة مؤقتة بسبب نقص الوقود.

وكشف أن الشبكة القومية للكهرباء قادرة على توليد حتى ٤٨ ألف ميجا وات، فى حين أن استهلاك المواطنين لا يتعدى ٣٦ ألف ميجاوات.

بدوره، قال المهندس عبد الله غراب، وزير البترول الأسبق، فى تصريحات تلفزيونية، إنه كلما ارتفعت درجات الحرارة، زاد فاقد المعدات المولدة للكهرباء من الوقود، موضحا أن توربينات الغاز لها درجة حرارة معينة وعندما ترتفع درجة الحرارة يزيد الاستهلاك، بجانب زيادة استهلاك المصريين للكهرباء فى فصل الصيف.

وفى سبيل إيجاد حل عاجل للأزمة، عقد الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء اجتماعًا مع المهندس طارق الملا، وزير البترول، لبحث احتياجات محطات توليد الكهرباء خلال الفترة المقبلة.

وأشار مصدر حكومى إلى أن «الكهرباء» أبلغت «البترول» بالكميات التى تحتاجها لمواجهة ارتفاع الاستهلاك خلال الموجة الحارة الحالية وحتى انتهاء أشهر الصيف، لافتًا إلى أن وزارة البترول انتهت بالفعل من إصلاح ضعف ضغوط الغاز، لكن احتياجات الكهرباء من الغاز وصلت لمستويات قياسية يجب بحث كيفية تلبيتها.

وقال مصدر مسئول بوزارة البترول، إن الوزيرين اتفقا على وضع خطة عاجلة لتوفير الوقود اللازم لمحطات الكهرباء من الغاز الطبيعى والمازوت، فيما قال مصدر مسؤول بوزارة الكهرباء، إن الاجتماع تضمن تنسيق وتوحيد الرؤى بين الوزارتين، بحيث توفر البترول كميات الغاز والوقود اللازم مع قيام الكهرباء بتخفيف الأحمال لحين انخفاض درجات الحرارة التى تمثل عقبة كبيرة أمام عودة الأمور إلى طبيعتها.

وجرى الاتفاق خلال الاجتماع على مواصلة استثناء القطاع الصناعى والمنشآت الحيوية والمرافق العامة التى تمثل نحو ٦٠٪ من قدرة الشبكة القومية للكهرباء، من برنامج «تخفيف الأحمال» للحفاظ على الوضع الاقتصادى وعدم التسبب فى أى أضرار اقتصادية تضر بالصالح العام للمواطنين والدولة معا.

وفى وقتٍ يخشى يه كثيرون من تضرر الأجهزة المنزلية جرّاء الانقطاع المتكرر للتيار، قال الدكتور حافظ سلماوي، رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء الأسبق، إن الفصل العام للكهرباء وتخفيف الأحمال على مستوى الشبكة، لا يؤدى لضرر على مستوى الأجهزة الكهربائية المنزلية.

وأضاف خلال تصريحات تلفزيونية أن «الأجهزة الكهربائية مزودة بوسائل حماية ضد أى تغير سريع فى الفولت»، مضيفًا أن «لو فصل التيار على مستوى صغير، فقد تحدث مشكلة للأجهزة فى حالات نادرة، ويفضل دائمًا فصل التيار من المصدر».

مخاوف من معاودة ارتفاع الأسعار بسبب النفوق..

«الموجة الحارة» تتحكم فى «سوق الدواجن»

كتبت: سها يحيى

تراجع كبير شهدته أسعار الدواجن خلال الأيام الماضية، ليعود المواطنون إلى شراء الفراخ بعدما كان شراء فرخة واحدة حلم بعيد المنال بسبب ارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق خلال الأشهر الماضية.

وانخفضت أسعار الفراخ البيضاء بمقدار ٢٠ جنيه أو أكثر، حيث تراوحت أسعارها على مدار الأسبوع الماضى ما بين ٥٠ إلى ٦٠ جنيه، بعدما كانت قد وصلت إلى ٨٠ جنيه للكيلو.

ويرجع انخفاض أسعار الدواجن خلال هذه الفترة إلى الارتفاع الكبير فى درجات الحرارة، حيث تشهد البلاد موجة حارة منذ أسبوعين، الأمر الذى أدى إلى نفوق عدد كبير من الدواجن، مما اضطر المربين إلى البيع بأى سعر.

ذلك ما أكده محمد علوي، أحد المربين، الذى كشف سبب تراجع أسعار الفراخ، قائلًا: «إننا نتعرض إلى خسارة كبيرة بعد تراجع أسعار الدواجن، وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وقطع الكهرباء بشكل متكرر».

وتابع «قاسم»، فى تصريحات لـ«البورصجية»: «نضطر لبيع الفراخ بأى سعر يقوله السماسرة؛ لأن الفراخ البيضاء خاصة فى العمر الكبير لا تتحمل درجة الحرارة العالية، ولو سيبناها دون بيعها بأى سعر ممكن تموت وهنخسر أكتر، لذلك نوافق على أى سعر».

وقال أحمد ياسين، صاحب محل لبيع الدواجن بالعمرانية: إن أسعار الفراخ انخفضت على مدار الأسبوع الماضي، ووصل سعر الكيلو إلى ٥٨ جنيه، ثم بدأت فى الارتفاع تدريجيًا مرة أخرى.

وأضاف «ياسين»: «الأسعار كل يوم بتزيد، وتراجعت الفترة السابقة لأن المربين لديهم فراخ وخايفين عليها تموت بسبب الحر اليومين الماضيين، لكن من المتوقع أن أسعار الفراخ تزيد تاني، لأن عدد الفراخ فى المزارع بقى قليل، لكن لما تكون المزرعة زحمة مع الحر الفراخ بتموت».

وأوضح أن انخفاض أسعار الدواجن لا يرجع إلى انخفاض أسعار العلف، لأن سعر العلف انخفض خلال الفترة الماضية، ومع ذلك ظلت أسعار الدواجن تحافظ على ارتفاعها، وكانت بورصة الدواجن تزيد كل يوم، ولكن مع الموجة الحارة يبيع المربون الدواجن بسعر أقل، حتى يتخلصوا منها قبل نفوقها.

أما أحمد عبده، صاحب أحد محلات بيع الدواجن بالهرم، فقد كشف حجم الإقبال على شراء الدواجن بعد انخفاض أسعارها، قائلًا: :إن الإقبال على شراء الدواجن أصبح جيدًا بعد انخفاض أسعارها خلال الفترة الحالية».

واستطرد «عبده»، خلال تصريحات لـ«جريدة البورصجية»، «الناس طالعه من عيد الأضحى بيوتها مليانة لحمة، وممكن الإقبال يزيد الفترة الجايه بعد ما اللحمة اللى الناس مخزناها تخلص، وده ممكن يرجع يزود أسعار الفراخ تاني».

ومن جانبه، كشف ثروت الزيني، نائب رئيس الاتحاد العام لمنتجى الدواجن، أسباب تراجع أسعار الدواجن فى الأسواق، مؤكدًا أن هناك تأثيرات كبيرة للموجة الحارة على صناعة الدواجن.

وأوضح «الزيني»، أن هناك تأثيرات كبيرة للموجة الحارة على صناعة الدواجن، لأن هناك ارتفاع كبير فى درجات الحرارة، رغم أن عنابر الدواجن مبردة ومغلقة عبر آلية التبريد بالخلايا، ولكن درجات الحرارة تؤثر فى نفس الوقت على كفاءة التبريد وتقليل معامل التحويل، وارتفاع نسبة النفوق بين الدواجن، خاصة دواجن التسمين، بالإضافة إلى أن درجات الحرارة المرتفعة جعلت المربين يبيعون الدواجن بصورة مبكرة.

وأكد أن ارتفاع درجات الحرارة أثر على أسعار الدواجن فى الأسواق، بالإضافة إلى تراجع أسعار الأعلاف بنسبة ٣٥٪، مما شجع المنتجين على زيادة الإنتاج، إلى جانب توافر الأعلاف بصورة كبيرة، وذلك بعد الإفراجات عن الأعلاف فى الموانئ خلال الفترة الماضية، لافتًا إلى أن ٧٥٪ من تكلفة الإنتاج يتوقف على الأعلاف.

وأشار «الزيني»، إلى أن هناك مشكلة تواجه المزارع حاليًا تتمثل فى زيادة النفوق بين الدواجن بسبب ارتفاع درجات الحرارة، حيث تتراوح نسبة النفوق فى الدواجن ما بين ٢ و٥٪، وهو ما قد يتسبب فى ارتفاع الأسعار خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن هناك سببًا آخر قد يؤدى إلى ارتفاع الأسعار خلال الفترة المقبلة، ألا وهو خروج روسيا من اتفاقية تصدير الحبوب، لأن هذا قد يؤدى إلى أزمة جديدة وارتفاع أسعار الدواجن فى الأسواق.

من ناحيته، قال سامح السيد، رئيس شعبة الدواجن بغرفة الجيزة التجارية، إن أسعار الفراخ أصبحت تسجل ٥٣ جنيهًا للكيلو بعدما كانت قد وصلت إلى ٧٥ جنيهًا قبل شهرين، مما يعنى انخفاض بمقدار ٢٢ جنيه فى الكيلو.

وواصل «السيد»، أن مخاوف المربين من حدوث نفوق للدواجن تسبب فى تراجع وانخفاض كبير فى أسعار الدواجن، مما أدى إلى زيادة الكمية المتوفرة من الدواجن فى الأسواق.

المستهلك ضحية استغلال المزارعين والتجار فى غياب الرقابة..

سعر السكر «مُر»

كتبت: ياسمين عبد الفتاح

فى ظل الأسعار التى تتغير كثيرًا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والتى انعكست على السوق المحلي، تشهد بعض السلع الغذائية مثل السكر ارتفاعات متتالية، إذا تباينت أسعار السكر مع شكوى عدد من المواطنين من ارتفاع أسعاره ووجود نقص فى الكميات المعروضة فى الأسواق.

واستغل المزارعون والتجار الأزمة الاقتصادية الحالية، واتحدا على رأي واحد لصالحهم حتى لو جاء على حساب المواطن البسيط، وقاموا برفع سعر كيلو السكر إلى ٣٠ جنيهًا، بزيادة تصل إلى ٣.٧٥٪ فى أقل من ٣ شهور، رغم انتهاء موسم حصاد السكر منذ مايو المنصرم.

«البورصجية» – من خلال هذا التقرير- تسعى لمعرفة السبب الحقيقى وراء ارتفاع أسعار السكر وتفاقم هذه الأزمة.

ويقول عمر سيد مدير عام المعامل والجودة بقطاعات الرقابة والجودة بالمركز الرئيسى بشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية، إن مشروع الشركة الإماراتية والمصنع الذى تم افتتاحة منذ ٣ شهور بتكلفة ٣٠٠ مليار جنيه ينتج ما يقرب من مليون و٢٠ ألف طن فى السنة سكر؛ ما أدى إلى سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، مشيرًا إلى أن مصر سوف تصدر المتبقى للخارج، حيث إن لديها الآن شبه اكتفاء ذاتى، إذ يتم استهلاك ٩٠٪ وتصدير ١٠٪ من الإنتاج فقط.

وأوضح مدير عام المعامل الجودة، أن سبب ارتفاع كيلو السكر يرجع إلى وصول سعر الطن خلال الموسم الجديد إلى ١٠٨٠ جنيهًا، مؤكدًا أن الطن خلال الموسم السابق يصل لـ ٨٢٠ جنيهًا، وينتج ١٠٠ كيلو من السكر، لذلك كان سعر الكيلو فى الأسواق بعد النقل يباع بـ ١٠ جنيهات، أما الآن فقد تم رفع سعر خامات الإنتاج التى يتم استيرادها بالدولار بجانب رفع سعر طن القصب من المزارعين.

ولفت «سيد» إلى أن المزارعين هددوا الشركات بعدم الزراعة والتوريد للقصب إلا بعد رفع السعر، مشيراً ان الكثير من المزارعين اتجهوا إلى التصدير للسعودية، بعد التعاقد مع رجال الأعمال السعوديين على تصدير القصب الأحمر بعد تقطيعه وتغليفه فى كراتين، حيث تكون استفادة المزارع ٣ أضعاف من توريده للشركات، هذا بالإضافة إلى اتجاه البعض إلى التوريد لشركات إنتاج العسل الأسود بسعر أعلى، لذا قامت الشركات بتحجيم المزارع ورفع السعر لاستمرار زراعة القصب حتى لا يقف الإنتاج.

الدكتورة أميرة طه الباحثة بقسم تكنولوجيا المحاصيل بمعهد تكنولوجيا الأغذية، أوضحت أن قصب السكر يستخدم بديل للسكريات المصنعة التى تسبب الأمراض، مؤكدةً أنه مصدر طبيعى للسكريات الضرورية لجسم الإنسان، ومصدر للطاقة؛ لاحتوائه على نسبة مرتفعة من السكريات الأحادية سريعة الامتصاص، بالإضافة لاحتوائه على الحديد والكالسيوم والفسفور وغنى بفيتامينى A و C، وهو أيضًا مضر للبول ومقوى عام.

وأشارت « طه « إلى أن مصر تعد من أكثر الدول العربية إنتاجًا لقصب السكر بعد السودان، ويرجع ذلك للظروف المناخية الملائمة بمحافظات مصر، إذ يحتاج القصب إلى مناخ مدارى حارًا مثل مناخ المنيا والأقصر وأسوان.

وقدمت «طه» حلولاً للدولة لزيادة إنتاجية السكر وتحقيق اكتفاء ذاتى منه، عن طريق زيادة المساحات المزروعة، وزيادة أصناف جديدة عالية فى الإنتاج، وزراعة الشتلات والرى بالتنقيط لترشيد مياه الرى والاسمدة، بالإضافة إلى إقامة المصانع وتدعيم أبحاث القصب، وتوفير وسائل نقل القصب لتحقيق الاكتفاء الذاتى لمصر والحد من ارتفاع أسعاره فى الأسواق.

وقال الحاج سعيد أحد المزارعين: إن السبب وراء ارتفاع سعر السكر، هو صعود سعر شكارة الكيماوى من ٥٠ جنيهًا إلى ٥٠٠ جنيه، هذا بالإضافة إلى غياب الرقابة، حيث يتم بدء الموسم شهر ديسمبر وينتهى التسليم شهر مايو، مشيرًا إلى أن شركات تعبئة السكر تسلمت المحصول منذ شهر ونصف، وهى المسؤولة عن توزيعه على التجار ومن ثم رفع الأسعار.

ولفت الحاج سعيد إلى أن السكر المتداول فى الأسواق غير مطابق للمواصفات، إذ تقوم شركات التعبئة بالخلط بين سكر القصب وسكر البنجر، موضحًا أن السكر الأصلى مثل الخرز وليس التراب مثل الأنواع الموجودة فى الأسواق، بالإضافة إلى أن كثافته أعلى وجودته أنقى.

واختتم الحاج سعيد قائلاً: «فطار الغلابة يتعرض للاستغلال»، موضحًا أن الغلبان يفطر كوب شاى بمعلقتين من السكر بجانب رغيف عيش، فكيف يتم رفع السكر بهذه الطريقة على المواطنين.

تفاعل الأسهم معها «محدود»..

«البورصة» تتشاهد تأثير الشهادات الدولارية

كتب- محمد ربيع:

طرح بنكا الأهلى ومصر، الأربعاء، شهادات دولارية بعائد يصل لنحو ٢٧٪ مدفوع مقدمًا عن ٣ سنوات، بدوريات صرف عائد شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، وبحد أدنى لربط الشهادة نحو ٥٠٠ دولار أمريكي، وذلك تلبية لرغبات العملاء فى توجيه مدخراتهم من العملات الأجنبية للاستفادة من الفرص الاستثمارية بمصر.

وقال محمد الإتربي، رئيس اتحاد بنوك مصر، إن الشهادات ذات الفائدة المرتفعة الجديدة مطروحة للمصريين فى الداخل والخارج، مشيرًا إلى أن هذه الشهادات لا يمكن كسرها قبل مرور فترة ٦ أشهر من تاريخ إصدارها، وأن المبادرة مفتوحة، ولم يتم تحديد تاريخ لإغلاقها.

واستبعد محللون تأثر سوق المال بالشهادات الادخارية الدولارية مرتفعة العائد التى طرحها بنكا الأهلي، ومصر.

وقال محمد جاب الله، خبير سوق المال، إنَّ الشهادات لن يكون لها تأثير على أسهم البورصة، إذ إنَّ عميل البورصة يختلف عن عميل البنوك، مشيرًا إلى أن هدفها الأوحد يتمثل فى سحب الدولارات من أيدى الأفراد، على حد قوله.

وأوضح «جاب الله»، أن طرح تلك الشهادات سيدعم البنوك، ويساعد الدولة على تسهيل عمليات الاستيراد، ولكن لا يوجد تأثير مباشر لها على أسعار الأسهم فى البورصة المصرية، إذ يتم التداول فى البورصة بالجنيه المصري.

فيما رجح سعيد الفقي، خبير سوق المال، عدم تأثر أسهم قطاع البنوك المدرجة فى البورصة إلا فى حالة اضطرار بقية البنوك لطرح شهادات مماثلة فى حال شهدت سحب ودائع دولارية للتوجه لتلك الشهادات، مؤكدًا أن تأثيرها على جذب أموال جديدة لسوق المال محدود، خاصة وأن التعاملات تتم بالعملة المحلية.

وأضاف «الفقي»، أن المنافسة بين الأوعية الادخارية والاستثمارية ستظل مستمرة وشرسة، لكن كل أداة لها طبيعة مستثمر مختلفة، مشيرًا إلى أن طبيعة مستثمرى الدولار تختلف بصورة كبيرة عن الأسهم، مشددًا على أن الشهادات الجديدة توفر ميزة توفير السيولة الدولارية للدولة، خاصة أنها بحاجة لها.

فيما وصفت دعاء زيدان، خبيرة سوق المال، توقيت طرح الشهادات الدولارية بالمناسب جدا بالنظر إلى موسم عطلات المصريين فى الخارج، وتراجع الدولار فى السوق السوداء مع هبوط أسعار الذهب؛ الأمر الذى يدفع حائزى الدولار للحصول على عائد عال وآمن ومناسب، مقارنة بالأوعية الادخارية الأخرى، مستبعدة فى الوقت ذاته تأثير هذه الشهادات على البورصة المصرية.

وتوقعت «زيدان»، إقبال المصريين فى الخارج على الاستثمار فى الدولار والأوعية الادخارية بالدولار بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، مما سيؤثر على انخفاض أسعار الذهب، مشيرة إلى الشهادات تستهدف فى المقام الأول الحفاظ على الودائع الدولارية بعد قيام عدد من المودعين بسحب الدولارات من البنوك، وبالتالى تأثيرها على جذب أموال جديدة محدود جدًا.

فيما رأى محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، أن طرح شهادات ادخارية جديدة بالدولار الأمريكى من قبل بنكى مصر والبنك الأهلى المصرى «قرار إيجابي» للعمل على زيادة العوائد الدولارية، والتى تعد فرصة جيدة للمستثمرين الذين لديهم دخل دولارى فى ظل استرداد قيمة الشهادة مع انتهاءه بالدولار الأمريكي.

وبشأن هبوط أسهم البورصة المصرية رغم ارتفاع الأسواق العالمية والبورصة الأمريكية، ذكر «عبد الهادي» أن هبوط أغلب الأسهم القيادية، يأتى فى ظل استمرار الاتجاه العرضى فى السيطرة على السوق، تأثرًا باستمرار تراجع مستوى السيولة، والتى لا تتجاوز مليارى جنيه مؤخرًا ولا تصل لها فى أغلب الأحيان، رغمًا عن نتائج الأعمال الإيجابية للشركات.

وأرجع خبير سوق المال، ذلك إلى التأثر بوجود عدد من اكتتابات زيادة رأس المال خلال الفترة الأخيرة، إضافة إلى الإجازات المتوالية والطويلة بالفترة الماضية بدأ من إجازة عيد الأضحى حتى إجازة رأس السنة الهجرية وذكرى ثورة ٢٣ يوليو، مشيرًا إلى أن تعاملات المستثمرين بالسوق تأثرت بشكل واضح ببدء موسم الإجازات الصيفية، خاصة مع عدم

يؤثر على سرعة الأداء والقرارات وحجم التداول..

تسويد شاشات شركات السمسرة بسبب «قطع الكهرباء»

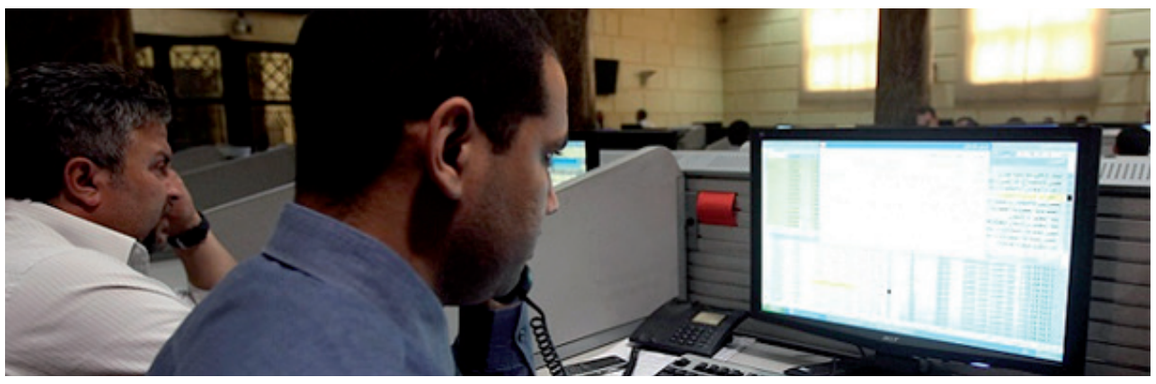

كتب- أحمد عبدالمنعم وحنان محمد:

تعانى شركات السمسرة من انقطاع الكهرباء مثل باقى القطاعات التى مازالت تبحث عن طريقة لمواجهة هذه المشكلة التى تؤثر بشكل مباشر على التعاملات اليومية خاصة مع انقطاع التيار أثناء التداولات وهو ما يؤدى إلى تأثر المتعاملين فى ظل تحركات الأسهم اللحظية وهو ما يؤدى فى كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارت خاطئة بعد تغير الأسعار أثناء فترة انقطاع التيار.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن قطع الكهرباء يعتبر مأساة حقيقية أمام شركات الأوراق المالية سواء إذا تم إنقطاع الكهرباء قبل أو أثناء أو بعد جلسة التداول موضحين أن هذا الأمر يؤثر على سرعة الأداء وأحجام التداول مناشدين الحكومة بسرعة حل هذه المشكلة لأن الجميع خاسر فيها.

وقال محمد جاب الله عضو مجلس إدارة شركة رؤية لتداول الأوراق المالية: إن قطع الكهرباء يعتبر مأساة حقيقية أمام شركات الأوراق المالية سواء إذا تم إنقطاع الكهرباء قبل أو أثناء أو بعد جلسة التداول.

فقبل جلسة التداول تكون هناك تجهيزات ما قبل التداول من حجز وتسويات وخلافه، مشيرًا إلى إنه أثناء جلسة التداول اللحظة تفرق فما بالك بـ «ساعة» متواصلة.

وأوضح أن المشكلة أن السيرفرات تحتاج إلى وقت حتى تعمل بعد عودة التيار الكهربائى حتى مع استخدام الأونلاين فيتم استخدام مولد كهرباء احتياطى جاهز للعمل أوتوماتيك وإبلاغ الأوامر يدويًا مع منفذ العمليات فى البورصة وكل هذا يؤدى إلى تأخير وتقليل حجم التداول.

وبعد الجلسات تكون هناك إصدار الفواتير وترحيلها إلى حسابات العملاء، ورأى أن الموضوع شاق بالفعل ويؤثر على سرعه الأداء وحجم التداول.

ومن جهته، أوضح أيمن الزيات خبير سوق المال، أن انقطاع الكهرباء المتكرر فى اليوم الواحد ولمدة طويلة والتى تحدثت عنه الحكومة بأنه تخفيف أحمال

راجع إلى زيادة الجهد مع ارتفاع درجة الحرارة ولجوء المواطنين لاستعمال الكهرباء بجهد أكثر من المعتاد وتسبب ارتفاع درجات الحرارة إلى بعض الأعطال بمحطات الكهرباء.

ورأى أن انقطاع الكهرباء بصفة مستمرة يعتبر تصدير صورة سلبية عن الاقتصاد المصرى وفقدان الثقة فى مؤسسات الدولة، مشيرًا إلى أن الجميع يعانى من انقطاع الكهرباء كل فى مجاله فقطاع البورصة وسوق المال الوقت فيه كالسيف.

ورأى أن انقطاع الكهرباء يسبب ضرر بالغ على شركات السمسرة والعملاء تجعله من الصعب متابعة حركة التداول بصفة مستمرة، مضيفا أنه يؤثر على سرعة الإنترنت والتى يعتمد عليها أغلب المتعاملين فى مجال سوق المال وقد يضع العميل أوردر على الشاشة ولا يستطيع متابعته أو تعديله عند انقطاع الكهرباء.

وتابع أنه يعانى أغلب العملاء خاصة عملاء التداول الإلكترونى من انقطاع الكهرباء وقت جلسة التداول، موكدًا أن بعض شركات السمسرة تحافظ على السيرفر الخاص بها عن طريق وجود بديل لانقطاع الكهرباء، مناشدا الحكومة بسرعة حل هذه المشكلة.

وقالت سمر السيد مدير حساب بشركة العربية للسمسرة، أن هناك معاناة بسبب انقطاع التيار الكهربائى خاصة وأن السيستم الخاص بالحجز يتعطل لمدة ساعة يوميا وهى الفترة التى حددتها الحكومة لانقطاع التيار وهو ما يؤخر عمليات التدول، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من العملاء قرارات خاطئة سواء بالبيع أو الشراء خاصة مع تغير السعر فى الجلسة وقت انقطاع التيار.

وشددت «السيد» على ضرورة حل هذه المشكلة التى تؤثر بشكل مباشر على عمليات التداول وأيضا تؤثر على الأجهزة مع عودة التيار مرة أخرى بعد الانقطاع.

إجراءات تحفيزية لحل أزمة تراجع النمو..

الاقتصاد الصينى يواجه أعراض ما بعد كورونا

كتب- محمود نبيل:

تؤثر احتمالية مواجهة الاقتصاد الصينى فترة طويلة من النمو المنخفض، على الاقتصاد العالمي، خاصةً وأنه قد يتسبب فى العديد من التداعيات العالمية بعد ٤٥ عامًا من التوسع السريع والعولمة، الأمر الذى سعت الحكومة الصينية لمواجهته عبر مجموعة من الإجراءات التى تهدف إلى تعزيز الاقتصاد بشكل عام.

وتعهد قادة الصين الأسبوع الماضى بتعديل وتحسين السياسات الاقتصادية فى الوقت المناسب، بما يهدف لخدمة قطاع العقارات، ودفع التوظيف المستقر نحو معدلات استراتيجية، كما أعلن المكتب السياسى عن تعهدات بتعزيز الطلب على الاستهلاك المحلى وحل مخاطر الديون المحلية.

تقدم بطيء

وحسب ما جاء فى البيانات الرسمية للصين، فإن الناتج المحلى الإجمالى نما بنسبة ٦,٣٪ على أساس سنوى فى الربع الثاني، وهو ما جاء أقل من توقعات السوق، والتى رجحت توسع الاقتصاد الصينى بنسبة ٧,٣٪ بعد خروجه من إجراءات الإغلاق الصارمة التى اتبعتها بكين لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد.

ونما الناتج الاقتصادى بنسبة ٠,٨٪ على أساس ربع سنوي، أى أبطأ من الزيادة الربعية البالغة ٢,٢٪ المسجلة فى الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

وفى الوقت نفسه، سجلت مستويات بطالة الشباب رقمًا قياسيًا مرتفعًا بلغ ٢١,٣٪ فى يونيو، إلا أن ذلك صاحبه تسارع فى وتيرة نمو الإنتاج الصناعى من ٣,٥٪ على أساس سنوى فى مايو إلى ٤,٤٪ فى يونيو، متجاوزة بذلك مستويات التوقعات.

ورأت شبكة CNBC الأمريكية، أن تحديد الحزب الشيوعى الصينى الحاكم الوصول إلى نمو بنسبة ٥٪ لعام ٢٠٢٣، وهو أقل من المعتاد، لا يتناسب بشكل ملحوظ مع دولة بلغ متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى فيها ٩٪ منذ فتح اقتصادها فى عام ١٩٧٨.

تعهدات اقتصادية

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أعلنت السلطات عن سلسلة من التعهدات التى تستهدف قطاعات محددة، أو تهدف إلى طمأنة المستثمرين من القطاع الخاص والأجانب، من خلال توفير بيئة استثمارية أكثر ملاءمة فى الأفق.

وعلى الرغم من التحركات الصينية فى هذا الصدد، فإن هذه الإجراءات الواسعة افتقرت إلى بعض التفاصيل الرئيسية، إذ أكد جوليان إيفانز بريتشارد، رئيس قسم الاقتصاد الصينى فى كابيتال إيكونوميكس، إن قيادة البلاد «قلقة بشكل واضح»، مؤكدًا أن بيان المسار الاقتصادى سلّط الضوء على «التحديات العديدة التى تواجه الاقتصاد".

وأشار «بريتشارد» إلى أن بيان المسار الاقتصادى الصينى ذكر «المخاطر» سبع مرات، مقابل ثلاث مرات فى قراءات أبريل الماضي، مرجحًا أن يكون يأتى ضمن مساعى الحكومة الصينية لتوسيع الطلب المحلي.

وتابع: «اتسم اجتماع المكتب السياسى بنبرة متشائمة وأوضح أن القيادة تشعر بضرورة بذل المزيد من العمل لوضع التعافى على المسار الصحيح»، مؤكدًا أن ذلك يشير إلى أنه سيتم طرح المزيد من الدعم السياسى خلال الأشهر المقبلة.

تداعيات الاقتصاد العالمي

ورأى رورى جرين، رئيس أبحاث الصين وآسيا فى "TS Lombard"، لشبكة CNBC، أنه على الرغم من المساعى الصيني، فإن الاقتصاد لا يزال يعانى من «صدمة ثلاثية»، تمثلت فى جائحة كورونا، وتدابير الإغلاق المطول، وقطاع العقارات المتعثر، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من التحولات التنظيمية المرتبطة برؤية الرئيس الصينى شى جين بينج لـ «الرخاء المشترك".

وقال: «نظرًا لأن الصين لا تزال فى غضون عام من إعادة الفتح بعد انتهاء تدابير كورونا، فلا يزال من الممكن أن يُعزى الكثير من الضعف الحالى إلى تلك الإجراءات".

وبالنسبة للاقتصاد العالمي، من المرجح أن يأتى التداعيات الفورية للتباطؤ الصينى فى السلع والدورة الصناعية، حيث تعيد الصين تشكيل اقتصادها لتقليل اعتمادها على قطاع العقارات الذى كان «يمتص ويدفع أسعار السلع الأساسية".

وفى هذا السياق، رأى «جرين» أن الصين لا تزال تستثمر الكثير، لكنها سوف توجه ذلك إلى مجالات لتصنيع الأكثر تقدمًا، والأجهزة التقنية، مثل السيارات الكهربائية، والألواح الشمسية، والروبوتات، وأشباه الموصلات، وهذه الأنواع من المجالات.

وإجمالًا، تراهن القيادة الصينية على الإجراءات التى أعلن عنها الحزب مؤخرًا، والتى —حسب رؤيته— تستهدف تحفيز النمو بقطاعات متنوعة، وبالأخص تلك المعنية بالصناعات المتقدمة، والتى قطعت فيها بكين شوطًا طويلًا على مستوى توجيه الاستثمارات.

« إيجى اكس 30»

مازال هناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية مانتج عنه تحرك السوق فى إتجاه عرضى قصير الاجل حده العلوى عند مستويات ١٨١٥٠ –١٨٢٠٠ نقطة وهى المقاومة وحده السفلى هو مستوى ١٦٦٥٠ نقطة وهو الدعم

ننصح المستثمر قصير الاجل بالمتاجرة بين الدعوم الرئيسية والمقاومة الرئيسية أما على المدى القصير الاجل جدا فإن القوى الشرائية عززت عن الشراء حاليا مأدى إلى دخول السوق فى تصحيح مؤقت كما أن السوق ينتظر إعادة دخول سيولة مرة آخرى للوصول لمستوى المقاومة الرئيسية عند ١٨١٥٠ نقطة ومستويات الدعم الفرعية الذى لايزال المؤشر الثلاثينى أعلاها حاليا المستوى الاول هو ١٧٥٠٠ نقطة والثانى مستوى ١٧٣٠٠ نقطة والذى يعد مستوى حماية الارباح ووقف للخسائر

وننصح المستثمر المضاربى بإستغلال الحركات الهابطة فى الشراء طالما أن المؤشر والاسعار أعلى مستويات الدعم الفرعية

« إيجى اكس 70»

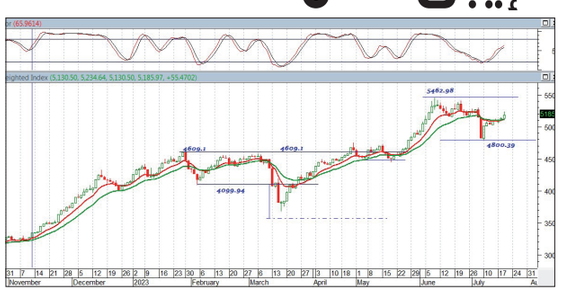

مازالت القوى الشرائية على المدى المتوسط هى المسيطرة على اتجاه المؤشر السبعينى مأدى الى دخوله فى اتجاه صاعد على المدى المتوسط لتكون مستهدفاته الرئيسية على المدى المتوسط مستويات ٥٥٠٠–٦٥٠٠ نقطة

أما السيناريو البديل فهو كسر مستوى ٤٧٥٠ نقطة لأسفل وتحول الاتجاه الصاعد إلى هابط على المدى المتوسط

أما على المدى القصير فهناك توازن بين القوى الشرائية والبيعية مأدى الى دخول المؤشر فى اتجاه عرضى على المدى القصير الاجل حده العلوى ٥٥٠٠ نقطة كميتوى مقاومة رئيسى وحده السفلى ٤٧٥٠ نقطة كمستوى دعم رئيسى

وننصح المستثمر قصير الاجل المتاجرة بين الحدود السعرية على المدى قصير الاجل

إعداد / مصطفى رأفت ceta&cfte

رئيس قسم التحليل الفنى بشركة ميراج لتداول الاوراق المالية

تراجع عجز الميزان التجارى ٤١,٤٪..

حزمة مؤشرات إيجابية فى «ميزان المدفوعات» خلال 9 أشهر

نمو إيرادات السياحة ٢٥,٧٪ لتسجل ١٠,٢ مليار دولار.. و٢٢,٢٪ زيادة بقناة السويس

كتبت- منال عمر:

أظهر تقرير ميزان المدفوعات حول أول ٩ شهور من العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ الصادر من البنك المركزى تحقيق حزمة مؤشرات إيجابية تمثلت فى تحقيق فائضا كليا بفضل تحسن ميزان الحساب الجارى وتراجع عجز الميزان التجارى ونمو إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس رغم تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وكشف البنك المركزى المصرى عن تحسن إجمالى العجز التجارى (مدفوعات الوردات مطروح منها حصيلة الصادرات) بنحو ١٠ مليارات دولار خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة من نفس الفترة من العام المالى قبل الماضى ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وأظهرت بيانات البنك المركزى بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من يوليو إلى مارس من السنة المالية (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، إن عجز الميزان التجارى سجل تراجعا بنسبة ٤١,٤٪ خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى ليتراجع إلى نحو ٢٣,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٣,٦ مليار دولار من نفس الفترة من العام قبل الماضي.

وأوضحت بيانات البنك المركزي، أن إجمالى مدفوعات الواردات سجلت تراجعا بنحو ١٧,٣٪ على أساس سنوى خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لتنخفض إلى ٥٤,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٦٦ مليار دولار من العام المالى قبل الماضي.

وسجلت حصيلة الصادرات، بحسب البنك المركزي، تراجعا طفيفا بنحو ٤,٣٪ خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى على أساس سنوى لتسجل نحو ٣١,١ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٢,٥ مليار دولار من نفس الفترة من العام المالى قبل الماضي.

وأرجع البنك المركزى هذا التحسن بصفة أساسية إلى تحسن العجز فى الميزان التجارى غير البترولى بنحو ١٢,٤ مليار دولار ليقتصر على نحو ٢٥,٢ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٧,٧ مليار دولار بسبب انخفاض المدفوعات على الواردات غير البترولية بنحو ١٢,٦ مليار دولار.

وأشار البنك المركزى إلى انخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٢٢٪ لتقتصر على نحو ٤٤,٥ مليار دولار خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى مقابل نحو ٥٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام قبل الماضي، وقد تركز الانخفاض فى الواردات من سيارات الركوب وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات والتليفونات.

ولفت إلى انخفاض محدود فى حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمقدار نحو ١٠٢,٦ مليون دولار لتسجل نحو ١٩,٣ مليار دولار مقابل نحو ١٩,٤ مليار دولار، وقد تركز الانخفاض فى مركبات غير عضوية أو عضوية، وأجهزة كهربائية للاستعمال المنزلى وشحوم وزيوت ودهون نباتية أو حيوانية.

وأظهرت بيانات البنك المركزى بشأن معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجى وجود تحسنًا بدرجة ملحوظة فى عجز حساب المعاملات الجارية بمعدل ٦١,٢٪ خلال أول ٩ شهور من السنة المالية الماضية (عن الفترة من يوليو إلى مارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣).

وقال البنك المركزى ، إن عجز حساب المعاملات الجارية تراجع إلى نحو ٥,٣ مليار من يوليو ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣ مقابل نحو ١٣,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق له.

وأوضح المركزى أن هذا التحسن جاء كنتيجة أساسية لتراجع عجز الميزان التجارى بمعدل ٢٩,٨٪ ليقتصر على نحو ٢٣,٦ مليار دولار، وتضاعف فائض الميزان الخدمى ليسجل نحو ١٤,٥ مليار دولار نتيجة الزيادة الملحوظة فى الإيرادات السياحية وحصيلة رسوم المرور فى قناة السويس.

وأضاف المركزى أن حساب المعاملات الرأسمالية والمالية أسفرت عن صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,١ مليار دولار حيث ارتفع صافى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ليسجل نحو ٧,٩ مليار دولار خلال الفترة المالية من يوليو إلى مارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وفى المقابل استمرت استثمارات محفظة الأوراق المالية فى تحقيق صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار لتسفر التطورات السابقة عن فائض كلى فى ميزان المدفوعات بلغ ٢٨١,٩ مليون دولار من يوليو إلى مارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بحسب بيان البنك المركزي.

ارتفعت إيرادات مصر من السياحة بنسبة ٢٥,٧٪ خلال أول ٩ شهور من العام المالى السابق (يوليو إلى مارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣) مقارنة بنفس الفترة من العام قبل الماضي.

وقال البنك المركزى المصرى إن إيرادات قطاع السياحة ارتفعت إلى ١٠,٣ مليار دولار خلال أول ٩ شهور من العام المالى السابق مقارنة بنحو ٨,٢ مليار دولار من نفس الفترة من العام قبل الماضي.

وأوضح أن زيادة الإيرادات السياحية خلال هذه الفترة المقارنة ترجع إلى ارتفاع كل من عدد الليالى السياحية بمعدل ٢٦,٨٪ ليسجل نحو ١١٠,٥ مليون ليلة وعدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٣٢٪ ليسجل نحو ١٠ ملايين سائح.

أظهرت بيانات للبنك المركزى المصرى ارتفاع إيرادات رسوم المرور فى قناة السويس بنسبة ٢٢,٣٪ خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى عن الفترة من يوليو إلى مارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة من نفس الفترة من العام قبل الماضي.

وقال البنك المركزى المصرى بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من يوليو إلى مارس من السنة المالية (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، إن إيرادات رسوم المرور فى قناة السويس ارتفعت إلى ٦,٢ مليار دولار خلال أول ٩ شهور من العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٥,١ مليار دولار من نفس الفترة من العام المالى قبل الماضى ٢٠٢١-٢٠٢٢، وذلك لارتفاع الحمولة الصافية بمعدل ١٤,٥٪ لتصل إلى نحو ١,١ مليار طن.

وبحسب بيان البنك المركزي، ساهم ارتفاع الإيرادات من رسوم المرور فى قناة السويس فى زيادة متحصلات النقل بمعدل ٤١,٤٪ على أساس سنوى خلال الفترتين المقارنتين.

وارتفعت متحصلات النقل إلى ٩,٩ مليار دولار من يوليو إلى مارس ٢٠٢٢-٢٠٢٣ من ٧ مليارات دولار من نفس الفترة من العام المالى قبل الماضي.

«الأهلى المصرى» يتعاون مع «منظمة اليونيدو» لدعم المشروعات الصغيرة

أعلن البنك الأهلى المصرى عن توقيع بروتوكول تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى قطاعات الاقتصاد المعنية بالزراعة المستدامة والإنتاج الغذائى وإدارة المخلفات وكفاءة الطاقة والطاقة المستدامة.

وقال هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، فى بيان صادر للبنك ، إن البروتوكول يأتى امتدادا للتعاون المثمر والبناء بين البنك الأهلى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) التى تعمل على تعزيز التمويل المناخى والأخضر وتعزيز خدمات الشركات الخضراء، بما فى ذلك فى المناطق غير المشمولة بالخدمات بشكل كافٍ، بما يساهم فى تعزيز الصناعة المستدامة والشاملة فى مصر.

وقال يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن البنك يولى اهتماما بالغا بالشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة كونها إحدى الركائز الأساسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بصفة عامة وبالأخص بصعيد مصر استكمالا لتحقيق التنمية المستدامة.

وأوضح أن تلك الاتفاقية تتزامن مع ما تنتهجه الدولة من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار المحلى والدولى فى صعيد مصر، ورفع التنافسية وتحقيق معدلات أعلى من المرونة الاقتصادية بالمنطقة بهدف رفع معدلات النمو الصناعي، وخلق فرص عمل ملائمة.

وقالت فتوه حيداره نائب المدير العام والمدير الإدارى لمديرية الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن النهوض بهذا القطاع بهدف تحسين المنتج المصرى والمساهمة فى الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز النمو والإنتاجية وخلق فرص عمل مع الحفاظ على البيئة فى نفس الوقت، وبناء قطاع خاص مزدهر.

وقال طارق حسن رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصري، إن تفعيل هذه الاتفاقية يعزز الشراكات بين البنك الأهلى المصرى والجهات التنموية الدولية، بالإضافة إلى أنه يأتى امتدادا لدعم البنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الدعم الفنى المجانى وتوفير حزمة من البرامج التدريبية المجانية لرفع الكفاءة وزيادة المعرفة المتعلقة بمجالات التمويل المستدام للعملاء من أصحاب تلك المشروعات.

كما أنه يتيح تيسير الحصول على التمويل اللازم فى محافظتى قنا والأقصر بصعيد مصر العاملة فى مجالات الزراعة المستدامة وإنتاج الغذاء وإدارة المخلفات والطاقة المستدامة، بحسب طارق حسن.

التعاون بين «بنك مصر» و«جامعة مصر للمعلوماتية» لتمويل المنح الدراسية

وقعت جامعة مصر للمعلوماتية اتفاقية تعاون مشترك مع مؤسسة بنك مصر، لتمويل منح دراسية كاملة لعدد من أوائل الثانوية العامة المنضمين للدراسة بالجامعة فى كليات (الهندسة، تكنولوجيا الأعمال، علوم الحاسب والمعلومات، الفنون الرقمية والتصميم) والتى تقدم ١٦ برنامج تعليمى متخصص لسد احتياجات سوق العمل من المتخصصين فى أحدث مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلوم البيانات وتكنولوجيا الأعمال.

يأتى ذلك ضمن التزام الجامعة بتنفيذ مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسى رئيس الجمهورية، الخاصة بتقديم عدد من المنح الكاملة لأوائل الثانوية العامة بما يضمن تنمية القدرات العلمية للطلاب المتفوقة وتسليحهم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل.

وتستهدف الاتفاقية الموقعة بين جامعة مصر للمعلوماتية ومؤسسة بنك مصر، تمويل ٣ منح كاملة تشمل كافة المصروفات لإتمام العملية الدراسية، بالإضافة لتدريب طلاب الجامعة فى البنك ضمن استراتيجية تمكين الطاقات الشابة الرائدة والمتفوقة، للاستفادة منها عقب التخرج وتوطينها فى الوظائف الحيوية بما يصب فى مصلحة رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والتى تولى اهتماما كبيراً للاستثمار فى البشر.

ووقع هذه الاتفاقية الهامة بين الجانبين، الدكتورة ريم بهجت، رئيس جامعة مصر للمعلوماتية، ومحمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وذلك بحضور عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة البنك، والدكتورة فاطمة الجولي، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة، وهانى السمرة، رئيس قطاع الموارد البشرية، ولفيف من قيادات ومسؤولى الجامعة والبنك.

من جانبها أشادت الدكتورة ويم بهجت، رئيس جامعة مصر للمعلوماتية، بتوقيع هذه الاتفاقية، موضحة أهمية عقد مثل هذه الشراكات بين الجامعة كمؤسسة تعليمية رائدة وبنك مصر أحد أعرق البنوك المصرية، وهو ما يساهم فى تضافر الجهود المخلصة لمصلحة المنظومة التعليمية والارتقاء بالأجيال القادمة وإمداد المستقبل بكوارد لديها القدرة على التعامل مع معطياته وحداثته.

وأكدت الدكتورة ريم بهجت، أن المنح الثلاث المقدمة من بنك مصر تشمل تغطية الرسوم الدراسية كافة، حيث تأتى هذه الاتفاقية ضمن التزام جامعة مصر للمعلوماتية بالتعاون مع المؤسسات الرائدة لتعزيز الجهود الرامية للارتقاء بخريجى الجامعة لأعلى المستويات طبقاً للمعايير العالمية.

ويأتى توقيع هذا البروتوكول انطلاقا من حرص البنك على مساندة قطاع التعليم ودعم التميز العلمى والمساهمة فى تخريج جيل من الطلاب ذوى كفاءة عالية، بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل فى مصر.

يذكر أن جامعة مصر للمعلوماتية تعد من أوائل الجامعات المتخصصة بالشرق الأوسط وإفريقيا فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المتأثرة بها، وأسستها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى لتصبح مؤسسة أكاديمية رائدة تقدم برامج تعليمية متخصصة لسد حاجة سوق العمل من المتخصصين فى أحدث مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقع مقرها بمدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وتضم جامعة مصر للمعلوماتية ٤ كليات هي: (علوم الحاسب والمعلومات، الهندسة، تكنولوجيا الأعمال، والفنون الرقمية والتصميم)، وتقدم ١٦ برنامج تعليمى متخصص لسد حاجة سوق العمل من المتخصصين فى أحدث مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل: الذكاء الاصطناعى وعلوم وهندسة البيانات، وهندسة الالكترونيات والاتصالات، وتحليل الأعمال والتسويق الرقمي، وفنون الرسوم المتحركة وتجربة المستخدم وتصميم الألعاب الإلكترونية.

عروض ومزايا طوال العام..

التعاون بين «الأهلى» و«أبو غالى موتورز» لتلبية احتياجات عملا «البلاتينيوم»

وقع البنك الأهلى المصرى بروتوكول تعاون مع مجموعة أبو غالى موتورز بهدف تعظيم الشراكة بينهما وذلك فى إطار رعاية البنك للمجموعة والتى تعد من إحدى كبريات الشركات العاملة فى مجال السيارات وحلول النقل فى مصر.

وقال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، فى بيان للبنك ، إن الشراكة تهدف إلى تقديم خدمات ومزايا صُممت خصيصًا لتلبية احتياجات عملاء البنك الأهلى (البلاتينوم، البلاتينوم بلس، البلاتينوم إيليت)، بالإضافة إلى خدمات مصرفية لعملاء مجموعة أبو غالى موتورز.

وأضاف أنه سيتم تقديم تجربة فريدة لأول مرة لهم من البنك ترتبط بالخدمات المقدمة من مجموعة أبو غالى موتورز من خلال تقديم عروض ومزايا عديدة طوال العام على جميع منتجات وخدمات مجموعة أبو غالى موتورز وفقا وكل شريحة من العملاء.

وأوضح أبو الفتوح، أنه من خلال هذه الشراكة سيوفر البنك الأهلى مجموعة من المدفوعات الإلكترونية المختلفة لمجموعة أبو غالى موتورز من خلال نقاط البيع الإلكترونية أو خدمة التحصيل الالكتروني"e commerce" أو "Tap on phone" لدى مراكز الصيانة أو معارض البيع وكذلك لدى خدمات التنقل التى ستوفرها المجموعة بهدف تقليل تداول الكاش والاعتماد على بطاقات الدفع الإلكترونية فى التعاملات اليومية.

وقال ماهر أبو غالي، رئيس مجلس إدارة مجموعة أبو غالى موتورز، إن الشراكة مع البنك الأهلى تهدف إلى تعزيز أوجه التعاون فى مختلف المجالات وتقديم تجربة مميزة للعملاء تعتبر الأفضل فى السوق المصرى فى مجال "integrated mobility solution" بالإضافة إلى ما يقدمه البنك الأهلى من خدمات مميزة لعملاء أبو غالى موتورز بكافة الأنشطة المصرفية.

وتخدم تلك الشراكة عملاء البنك والمجموعة معا بشكل يعكس اهتمام مجموعة أبو غالى موتورز بعملائها منذ عام ١٩٨٠ وحتى اليوم، بحسب أبو غالي.

وقال كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصري، إن حاملى بطاقات البنك الأهلى سيتمكنون من التمتع بالعروض الحصرية على خدمات التنقل التى توفرها مجموعة أبو غالى موتورز (SIXT، London Cab) على مدار العام بالإضافة إلى تقسيط رسوم الصيانة وقطع الغيار على فترة ١٢ شهرا بدون فوائد.

بالإضافة إلى تقديم البنك خدمات ومزايا أخرى وذلك بهدف الحفاظ على سيارات العملاء بتوفير حلول دفع آجلة بدون رسوم إدارية أو فوائد، وفق ما قاله سوس.

وقال المهندس تامر قطب الرئيس التنفيذى للعمليات بمجموعة أبو غالى موتورز إنه إتاحة خدمة لعملاء البنك الأهلى المميزين عند الرغبة فى إجراء صيانة لسيارتهم من خلال طلب إرسال مندوب لاستلام السيارة من المنزل وإعادتها مرة أخرى بعد انتهاء أعمال الصيانة.

ويتم ذلك مع توفير وسائل دفع إلكترونية للعملاء لسداد قيمة الفاتورة ومنح الخصم الخاص بكل شريحة من عملاء البنك الأهلي، بالإضافة إلى توفر خدمة "Door to Door service" بشروط محددة، بحسب قطب.

كما يقدم البنك الأهلي، بحسب البيان، العديد من الخدمات ومنها التسهيلات المميزة لقطاع التجزئة المصرفية لعملاء أبو غالى موتورز وذلك من خلال إصدار بطاقات الائتمان والخصم الخاصة بالبنك وكذا خدمات أخرى تيسر لعملاء أبو غالى موتورز المعاملات المصرفية

«المركزى» فتح الباب بقواعد الترخيص والتسجيل..

البنوك الرقمية نهضة مصرية فى صناعة التكنولوجيا المالية

كتب: ياسر جمعه

أصدر البنك المركزى قواعد جديدة لترخيص وتسجيل البنوك الرقمية، والرقابة والإشراف عليها، وتمثل هذه الخطوة تطوراً هاماً يواكب التطورات العالمية فى صناعة التكنولوجيا المالية، وتلبى احتياجات العملاء فى السوق المصري.

تأتى القواعد الجديدة فى ضوء أحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والتى تطرقت إلى مفهوم البنوك الرقمية وما تقدمه من خدمات مصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.

وتتضمن القواعد الجديدة شروطاً للحصول على الترخيص، مثل أن يكون رأس المال المصدر والمدفوع للبنوك الرقمية لا يقل عن ٢ مليار جنيه، وأن يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال فى أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من إجمالى قيمة رأس المال.

كما تتطلب القواعد الجديدة أيضاً تقديم دراسة جدوى مفصلة تتضمن تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها، وكذلك خطط تكنولوجيا المعلومات وخطط واستراتيجيات الأمن السيبراني.

وتهدف هذه الخطوة إلى تحقيق رؤية الدولة للتحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقد، وتعزيز الشمول المالي، وخلق مناخ داعم لصناعة التكنولوجيا المالية. وتمكّن البنوك الرقمية فى مصر من تطوير وإتاحة المنتجات والخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية بجودة عالية، مما يسهل الحصول على هذه المنتجات والخدمات بطريقة سريعة وسهلة، ويتناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع بما فى ذلك الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفئة الشباب.

وأعرب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، محمد الاتربي، عن ترحيبه بقرار البنك المركزى المصرى بإصدار قواعد لترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، مؤكداً أن هذه الخطوة الرائعة تعزز الشمول المالى وتساهم فى بناء اقتصاد رقمى تنافسى يتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية.

وأضاف الاتربى أن هذا الإطار الجديد يدعم توسع البنوك الرقمية ويساهم فى استخدام الحلول الرقمية لتقديم الخدمات المالية بجودة عالية.

وأعلن عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر ورئيس مجلس إدارة شركة مصر للابتكار الرقمي، أنهم بدأوا الاستعداد لتأسيس أول بنك رقمى فى مصر من خلال إنشاء شركة مصر للابتكار الرقمى التابعة لبنك مصر، وذلك لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية وتجربة بنكية قوية وغير مسبوقة، وكذلك جذب شرائح جديدة من العملاء وخاصة الشباب، بالإضافة إلى خلق قنوات بديلة لتقديم الخدمات المصرفية بشكل أيسر وأكثر تطورًا، وهو ما يعد نقلة نوعية وكبيرة فى الخدمات المصرفية التى يقدمها بنك مصر، رائد الخدمات المصرفية فى مصر والمنطقة العربية.

وقال شريف البحيري، الرئيس التنفيذى لشركة مصر للابتكار الرقمي، أنهم استفادوا من التجارب العالمية فى البنوك الرقمية وعقدوا شراكات مع الشركات العالمية المتخصصة فى مجال إنشاء البنوك الرقمية والتحول الرقمي، وأنهم جاهزون لتشغيل خدمات أول بنك رقمى فى مصر.

و أعرب طارق متولي، نائب رئيس بنك «بلوم» سابقاً، عن دعمه لهذا الإطار الجديد، مؤكداً أنه يواكب التطورات العالمية فى صناعة التكنولوجيا المالية، ويساعد فى تلبية احتياجات العملاء فى السوق المصرية، مشيراً إلى أهمية رفع قيمة الحد الأدنى لرأس المال للبنوك الرقمية فى المستقبل لتغطية تكلفة استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

و توقع ان تتجه معظم البنوك العاملة فى مصر للحصول على رخص إنشاء بنوك رقمية، لأنها تعتبر خطوة مهمة فى تطوير الشمول المالى وتلبية احتياجات الشباب والعملاء.

وأشار إلى أن مستقبل الصناعة المالية يتمثل فى التحول الرقمي، ومن لم يواكب هذا التطور سيصبح خارج السوق.

من جانبها أشادت عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، مرفت الكسان، بأهمية قرار البنك المركزى بإصدار قواعد لترخيص البنوك الرقمية وتسجيلها والرقابة والإشراف عليها، مؤكدة أن هذه الخطوة تعد مهمة لمواكبة التطورات العالمية فى صناعة التكنولوجيا المالية وتلبية احتياجات العملاء فى السوق المصري.

وأضافت الكسان، أن قانون البنك المركزى يسمح له بوضع شروط وقواعد جديدة لترخيص البنوك، وأن هذا القرار يؤكد حرص البنك على تحقيق الشمول المالى والتحول الرقمى ومواكبة تطورات العصر، خاصةً فى ظل الرقمنة والجمهورية الجديدة.

وأشارت الكسان إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تحسنًا فى الشمول المالي، مما سيؤدى إلى ضبط الاقتصاد غير الرسمى وضمه إلى الرسمي، وأن ترخيص البنوك الرقمية سيساهم فى خفض الاقتراض والدين والتوجه نحو الشمول المالي، حيث يؤدى استخدام التكنولوجيا والرقمنة إلى تحقيق هذا الهدف، وهو اتجاه حكيم يسير عليه الدولة من فاتورة إلكترونية وتحول رقمى إلى ترخيص البنوك الرقمية وغيرها.

من جانبه أشاد الخبير المصرفى الدكتور أحمد شوقى بأهمية التحول الرقمى فى القطاع المصرفى نظرًا للتطورات المتلاحقة فى عالم الأعمال والأسواق المالية، وتوجهات الدولة المصرية لدعم هذا التحول، وبفضل مزايا الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، يمكن تحسين جودة الخدمات وتوفير الوقت والمجهود والتكلفة والأمان فى تنفيذ المعاملات، مما يساعد فى خفض درجة مخاطر العمليات.

وبعد اختبار السوق المصري، يرى الدكتور شوقى أن تفعيل البنوك الرقمية يمكن أن يساعد فى زيادة معدلات الشمول المالى لتتجاوز ٨٠٪، كما يمكن للبنوك الرقمية دعم خفض حجم الكثافات المصرفية بفروع ووحدات القطاع المصرفي، والتى ستدعم من انتشار وزيادة حجم المعاملات المصرفية دون تحمل تكاليف تشغيل عالية للبنوك وبالتالي، يمكن للبنوك الرقمية المساهمة فى زيادة أرباح البنوك وتحسين إيرادات الدولة المصرية وتحسين بيئة الأعمال فى مصر.

وأشار الدكتور شوقى إلى توجه بعض الدول العربية للدخول فى سوق البنوك الرقمية، مثل الإمارات والسعودية، وتوقع دخول أول بنك رقمى فى السوق المصرى خلال العام الحالي، وتشغيل حوالى ٤ بنوك أخرى بشكل رقمى بعد الحصول على الموافقة على التراخيص اللازمة لتأسيس بنوك رقمية فى مصر وفقًا للتعليمات الصادرة عن المركزى المصري.

بأعلى عائد تراكمى ٢٧٪ يصرف مقدمًا..

«بنك مصر» يطلق شهادتى إدخار «القمة» و«إيليت» بالدولار

انطلاقاً من حرص بنك مصر الدائم على تلبية احتياجات عملائه المتنوعة واستحداث كل ما هو جديد ويتناسب مع احتياجات العملاء، والتطوير الدائم لأوعية البنك الادخارية، أطلق بنك مصر شهادتى ادخار «القمة» و«إيليت» بالدولار الأمريكى لمدة ثلاث سنوات ويبدأ العمل بهما فى فروعه اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٣.

وتعد شهادة «القمة» ذات عائد ٩٪ سنوياً، هى شهادة أسمية تصدر للمصريين والأجانب و يصرف العائد مقدماً للثلاث سنوات (٢٧٪) تراكمى بالجنيه المصري؛ كما أن شهادة «إيليت» ذات عائد ٧٪ سنوياً، هى شهادة أسمية تصدر للمصريين والأجانب ويتم صرف العائد ربع سنوى بالدولار الأمريكي، ويمكن للمصريين والأجانب شراء الشهادتين وذلك بفئة ١٠٠٠ دولار أمريكى ومضاعفاتها، ويبدأ تاريخ إصدار الشهادة اعتباراً من يوم العمل التالى للإيداع ويعتبر أساس العائد والاسترداد، طبقاً للشروط والأحكام المنظمة لذلك، كما يمكن لحاملى شهادة إيليت الإقتراض بالجنيه المصرى وحتى ٥٠٪ من القيمة الاستردادية للشهادة وبحد أقصى ١٠ مليون جنيه، و يتم استرداد الشهادات بالدولار الأمريكى طبقاً للشروط والأحكام المنظمة لذلك.

ويمكن شراء الشهادات من خلال الموقع الإلكترونى للبنك والإنترنت والموبايل البنكيBM Online، وفروع البنك داخل وخارج مصر وشبكة آلات الصراف الآلي، كما يمكن استرداد الشهادات بعد مضى ٦ أشهر وفقاً لقواعد الاسترداد المميزة المعمول بها بالنسبة لتلك الشهادات، ويضمن البنك المركزى المصرى لمالكى الشهادات الحق فى تحويل مبالغ الاستردادات والعائد تبعاً للقواعد المنظمة للشهادات إلى حساب العميل خارج مصر إذا طلب ذلك وبدون حد أقصى للتحويل مع الاعفاء من بعض الرسوم الخاصة بالحساب.

كما أطلق بنك مصر مؤخراً منتجى القرض الشخصى والتمويل العقارى للمصريين العاملين بالخارج، فى إطار سعى البنك الدائم لإتاحة منتجات البنك المختلفة بمميزات تتناسب مع احتياجاتهم؛ حيث سيتيح ذلك التوسع فى منح التمويل العقارى ليشمل المصريين العاملين بالخارج لتمويل شرائهم وحدات سكنية داخل وطنهم الأم، الأمر الذى سيحفزهم على استثمار مدخراتهم فى القطاع العقاري، كما يأتى إطلاق هذا التمويل فى إطار مساهمة البنك المستمرة فى تنفيذ خطة الدولة، وسعيها الدائم فى التوسع العمرانى وانشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة.

ويتيح منتج قرض التمويل العقارى للمصريين العاملين بالخارج تمويل كافة الوحدات السكنية القائمة بأكبر نسبة تمويل تصل إلى ٨٠٪ من قيمة الوحدة السكنية، وبأطول فترة سداد تصل إلى ١٥ عاماً،كما يتيح بنك مصر منتج القرض الشخصى للمصريين العاملين بالخارج وتصل قيمة القرض لمبلغ ٣ مليون جنيه مصري، وتصل فترة السداد إلى ٤ سنوات، و يمتاز المنتجان بسهولة الإجراءات والشروط والمواصفات لتلبية احتياجاتهم المختلفة، وإتاحة قنوات للتواصل معهم فى أماكن تواجدهم دون الحاجة إلى التواجد داخل مصر، بالإضافة إلى التأمين على العميل الذى يتحمله البنك ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلى لا قدر الله.

ويتيح الموقع الإلكترونى للبنك كافة التفاصيل الخاصة بمنح تلك المنتجات والخطوات اللازم اتباعها لحصول المصريين العاملين بالخارج عليها، مع إمكانية تحميلهم لكافة المستندات اللازمة.

ويحرص بنك مصر على القيام بدوره الحيوى فى مساندة كافة الأنشطة التى تساهم فى خلق حياة أفضل للمواطن المصري، كما يسعى البنك إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومتطورة، حيث يعمل البنك على تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التى تلبى احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

وفقًا لمؤسسة بلومبرج..

«بنك مصر» الأول محليًا فى تسويق القروض المشتركة

حصل بنك مصر مؤخراً على المركز الأول على مستوى جمهورية مصر العربية فى تسويق القروض المشتركة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وذلك وفقاً لمؤسسة بلومبرج العالمية والمتخصصة فى مجال المال والبنوك على مستوى البنوك المحلية، كما حافظ بنك مصر على مركزه المتقدم والريادى على مستوى القارة الإفريقية، حيث حصل البنك على المركز الرابع كأفضل مسوق للقروض المشتركة على مستوى قارة إفريقيا، ويأتى ذلك التتويج بعد أن قام البنك بإتمام عدد ٨ قروض مشتركة بقيمة إجمالية حوالى ٩٦٦ مليون دولار قام فيها البنك بدور مسوق التمويل (Bookrunner).

وبذلك يواصل بنك مصر الحفاظ على مركزه المتقدم على مستوى مصر وإفريقيا فى مجال تسويق القروض المشتركة وتمويل المشروعات وفقاً للتقييم الذى تعده مؤسسة بلومبرج العالمية للبنوك، وتجدر الإشارة إلى أن الترتيب الحاصل عليه بنك مصر عن دوره كمسوق للقروض المشتركة (Bookrunner): هو من الأدوار الأساسية فى القروض المشتركة والتى تعتمد على الدراسة والتسويق وتعكس العلاقات الجيدة مع كلاً من العملاء التى يتم تسويق القروض لهم وكذا البنوك التى يتم دعوتها للمشاركة فى تلك القروض، ويعد هذا تأكيداً للأداء المتميز للبنك ونتائجه المالية القوية واستمراراً للخطط التسويقية المكثفه التى ينتهجها بنك مصر لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة وكذلك التزام البنك بتنفيذ أهدافه الإستراتيجية والتنموية بهدف دعم الاقتصاد القومى فى شتى المجالات والقطاعات.

وجدير بالذكر أنه وفقاً للخطط التسويقية المكثفة التى ينتهجها البنك لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة وكذلك التزام البنك بتنفيذ أهدافه الاستراتيجية والتنموية بهدف دعم الاقتصاد القومى فى شتى المجالات والقطاعات يتم حاليا دراسة عدة عمليات تمويلية فى العديد من القطاعات منها (الاستثمار العقاري، السياحة، النقل البرى والمواصلات، البترول والغاز، الأسمدة، البتروكيماويات، الكهرباء، التعليم، السيارات، مقاولات).

وقد حصد البنك على العديد من الجوائز الرائدة والمتخصصة فى مجال ائتمان الشركات خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ من قبل كل من جلوبال بيزنس أوتلوك، ومجلة كوزموبوليتان ذا دايلى بيزنس، ومجلة جلوبال برانذز، و بى تى بانكنج آند فاينانس، وكذا حصل البنك على العديد من الجوائز عن أفضل العمليات التمويلية لعام ٢٠٢٢ من مؤسسة ايميا فاينانس العالمية، كما حصل البنك مؤخراً على جائزة أفضل بنك إسلامى فى مصر لعام ٢٠٢٣ من مجلة يورومني.

ويعد حصول البنك على تلك الجوائز شهادة استحقاق لثقة عملاؤه التى تعد محور اهتمامه دائماً، حيث أنهم شركاء النجاح فى كافة الأعمال، ويسعى البنك دائماً إلى تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التى تلبى احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائماً التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

«بنك القاهرة» يطرح بطاقة إئتمانية جديدة للتحكم فى نفقات الشركات

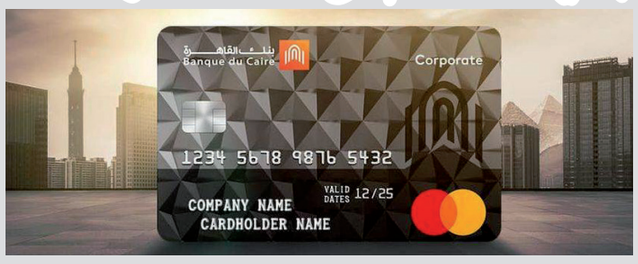

أطلق بنك القاهرة بطاقة ائتمانية لعملاءه من أصحاب الشركات Corporate Credit Card بما يتيح لهم التحكم فى نفقات الشركات بكفاءة وفاعلية، وذلك فى إطار جهود البنك المتواصلة فى مجال التحول الرقمى وتحقيقاً لأهداف الشمول المالى.

وتعد البطاقة إضافة جديدة لباقة المنتجات المتنوعة التى يطرحها لعملائه من قطاع أعمال المؤسسات والشركات، بما يتوافق مع استراتيجية البنك وسعيه المتواصل نحو تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء من الشركات والمؤسسات.

تم تصميم البطاقة الإئتمانية للشركات من بنك القاهرة لتلبية احتياجات الدفع الخاصة بالشركات وإدارة الأعمال بشكل أكثر كفاءة وأمان مع تقليل الإحتفاظ بالنقدية، كما تتمتع البطاقة بالعديد من المزايا التنافسية ومن أبرزها إمكانية الشراء والسحب النقدى من أى مكان داخل وخارج البلاد، والتمتع بالشراء عبر الإنترنت بكل امان عن طريق استخدام خاصية الكود الآمن، كما تقوم الشركة باستلام كشف حساب الكترونى للإطلاع على المعاملات الشهرية لحاملى البطاقات، مع إمكانية سداد المديونية الخاصة بالبطاقة الإئتمانية من خلال الخصم الآلى من حساب الشركة لدى بنك القاهرة.

سجلت ١٤,١ مليار جنيه..

أرباح CIB تقفز بنسبة ٨١٪ خلال ٦ شهور

كتبت- منال عمر:

قفز صافى أرباح البنك التجارى الدولى (CIB) بعد خصم الضرائب بنسبة ٨١٪ فى أول ٦ شهور من العام الجارى مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مدفوعا بنمو صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات.

وقال البنك فى تقرير القوائم المالية المجمعة لنتائج أعمال النصف الأول من ٢٠٢٣، إن أرباح البنك ارتفعت إلى نحو ١٤,١ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الجارى (يناير إلى يونيو) مقارنة بنحو ٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وسدد البنك بذلك، بحسب تقرير نتائج أعماله، ضرائب للخزانة العامة للدولة بأكثر من ٥,٩ مليار جنيه خلال أول ٦ شهور من العام الجارى ٢٠٢٣ بعد أن وصل إجمالى أرباحه قبل خصم ضرائب الدخل إلى نحو ٢٠ مليار جنيه.

وزاد صافى الدخل من العائد (عائد القروض والإيرادات المشابهة مطروح منه تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة) بنسبة ٧٤٪ خلال النصف الأول من العام الجارى ليصعد إلى نحو ٢٣,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣,٧ مليار جنيه من نفس الفترة من العامن السابق، بحسب تقرير البنك.

وأوضح البنك أن صافى الدخل من الأتعاب والعمولات (إيرادات ومصروفات الأتعاب والعمولات) تضاعفت خلال النصف الأول من العام الجارى على أساس سنوى ليرتفع إلى نحو ٢,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ١,٣ مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق.

وارتفع إجمالى رصيد محفظة ودائع العملاء فى البنك إلى نحو ٦٥٨,٥ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضى مقارنة بنحو ٥٣١,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ بزيادة ٢٣,٨٪ فى ٦ شهور، بحسب بيانات البنك.

فيما صعد إجمالى صافى رصيد محفظة قروض (العملاء) فى البنك إلى نحو ٢٢٠,٦ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضى مقارنة بنحو ١٩٣,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضى بمعدل نمو ١٣,٩٪ فى ٦ شهور، بحسب البنك.

وبنهاية يونيو الماضي، بحسب التقرير المالي، سجل رأس المال المصدر والمدفوع للبنك التجارى الدولى نحو ٣٠,٢ مليار جنيه.

ويقدم البنك التجارى الدولى مصر خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار من خلال ١٩١ فرعا و ٢٠ وحدة مصرفيةً منتشرين على مستوى الجمهورية فما يوظف ٧,٧٢٥ ألف موظفا حتى تاريخ نهاية الميزانية.

والبنك التجارى الدولى مدرج فى البورصة المصرية للأوراق المالية ، كما يوجد لدى البنك استثمارات فى شركات تابعة حيث استحوذ على بنك فى كينيا (ماى فير) بنسبة ١٠٠٪ وشركة دمياط للشحن بنسبة ٤٩,٩٥٪ من إجمالى رأس مالها والتجارى للتمويل بنسبة ٩٩,٨٣٪.

التضخم لديه «مناعة»..

إجماع مصرفى على «تثبيت الفائدة»

سهر الدماطي

محمد عبد العال

كتبت- منال عمر:

يعقد البنك المركزي، يوم الخميس المقبل، خامس اجتماع للجنة السياسة النقدية لبحث مصير الفائدة على الإيداع والإقراض وسط توقعات قوية بالإبقاء عليها دون تغيير لعدم جدوى الزيادة فى كبح التضخم.

وقال مصرفيون إن تثبيت البنك المركزى لسعر الفائدة للمرة الثالثة على التوالى فى اجتماعه القادم هو الخيار الأمثل للاقتصاد المصرى لعدم جدوى الزيادة فى كبح التضخم الذى جاء تأثرا بانخفاض الجنيه مقابل الدولار وليس بسبب زيادة القوى الشرائية.

وكان البنك المركزى قرر فى اجتماع لجنة السياسة النقدية فى يونيو الماضى تثبيت سعر الفائدة للمرة الثانية لتظل عند مستوى ١٨,٢٥٪ للإيداع و١٩,٢٥٪ للإقراض.

ويعد ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه بنحو ٩٦٪ منذ ٢١ مارس ٢٠٢٢ السبب الرئيسى وراء ارتفاع التضخم وزيادة وتيرة الأسعار.

ورغم رفع البنك المركزى سعر الفائدة على ٥ مرات بنسبة ١٠٪ خلال آخر ١٥ شهرا آخرها ٢٪ فى مارس الماضى وقبلها ٨٪ خلال ٢٠٢٢ لكن دون جدوى فى امتصاص الضغوط التضخمة.

قال سهر الدماطى إن البنك المركزى سيبقى على سعر الفائدة للمرة الثالثة على التوالى دون تغيير خلال الاجتماع القادم، لعدم جدوى زيادة سعر الفائدة.

وأوضحت أن رفع سعر الفائدة سيتسبب فى زيادة معدل التضخم –أى ارتفاع الاسعار- مدفوعه بتحميل المنتجين زيادة تكلفة الإقراض على أسعار السلع والخدمات وبالتالى سيرتفع التضخم ويتم الدخول فى دائرة مفرغة ليست فى صالح الاقتصاد.

رغم مساعى البنك المركزى لكبح التضخم ارتفع المعدل السنوى للتضخم الأساسى -المعد من جانبه- خلال شهر يونيو ٢٠٢٣ إلى ٤١٪ مقارنة ٤٠,٣٪ فى شهر مايو السابق له من نفس العام الجاري، وبذلك يكون سجل رقم تاريخى جديد، بحسب ما أظهرته بيانات المركزي.

وصاحب هذا الارتفاع تسجيل التضخم سنوى على مستوى المدن معدلات تاريخية فوق مستوى ٣٥٪ فى يونيو لأول مرة، بحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى وقت سابق.

وبحسب الدماطي، عدم استجابة التضخم وتراجعه بعد زيادات أسعار الفائدة السابقة مقارنة بإنخفاضه فى أمريكا يرجع إلى اختلاف النوعين من الاقتصاد وكذلك لتأثر مصر أكثر بضغط الدولار وهو السبب الذى إذا تم معالجته سيتراجع التضخم مباشرة دون الحاجة لرفع الفائدة.

وتتوقع الدماطى إتجاه المركزى إلى رفع سعر الفائدة بنسبة لن تتجاوز ١٪ فى حالة واحدة وهى التوصل لإتفاق مع صندوق النقد الدولى لإجراء المراجعة الأولى التى تم تأجيلها منة مارس الماضى على برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى دائما يدعو مصر إلى تماشى الفائدة مع التضخم.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفى، إن رفع البنك المركزى لسعر الفائدة خلال اجتماعه القادم يعد قرار غير مستحب لتداعياتة السلبية وعدم جدواه الاقتصادية ومن الأرجح تثبيتها للمرة الثالثة على التوالى رغم زيادة معدل التضخم -أى ارتفاع وتيرة معدل الأسعار-.

وأوضح «عبد العال» أن استخدام المركزى لسعر الفائدة لكبح التضخم لن يكون له تاثير فى كبح الضغوط التضخمية وخاصة بعدما اثبتت التجربة عدم فاعلية الزيادات المتتالية لنسبة العائد خلال آخر ١٥ شهرا وهو ما يرجع إلى طبيعة تأثر التضخم بتوابع مرونة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار –المعروف باسم التعويم أى التخلى عن دعمه-.

وكان حسن عبد الله محافظ البنك المركزي، قال فى اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين خلال مارس الماضي، إن ارتفاع أسعار الفائدة لا يمكن أن يفعل شيئاً يذكر لاحتواء التضخم، الذى وصفه بأنه مدفوع بشكل رئيسى بقضايا الإمدادات، بحسب ما نقلته بلومبرج وقتها.

وطالب «عبد العال» السياسة المالية (المتمثلة فى وزارة المالية) بإتخاذ حزمة من القرارات من شأنها تساهم فى تحسين الأوضاع الاقتصادية وليس التركيز فقط على السياسة النقدية.

لعملائه في الداخل والخارج...

«بلس» و«فورًا» شهادات دولارية بسعر فائدة 7 % و 9 % من «البنك الأهلى»

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصرى عن إصدار شهادتى ادخار جديدتين بالدولار الأمريكى لمدة ثلاث سنوات ، وذلك تلبية لرغبات العملاء فى الداخل والخارج بتوجيه مدخراتهم من العملات الأجنبية للاستفادة من الفرص الاستثمارية بمصر، من خلال ادخارها فى وعاء ادخارى بعائد مميز يحافظ على تلك المدخرات وتنميتها ومنح العملاء المرونة اللازمة لإدارة مدخراتهم وعوائدها.

وقال البنك فى بيان له ، إنه قرر منح أيضا قروض شخصية بالجنيه المصرى للمصريين العاملين بالخارج بضمان مرتباتهم وسيبدأ البنك فى إصدار الشهادتين وكذا منح قرض بضمان المرتب اعتبارا من يوم الأربعاء الناضى الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٣.

وقد سبق لكل من البنك الأهلى المصري، بحسب البيان، بالتعاون مع شركة مصر لتأمينات الحياة تقديم منتج معاش بكره بالجنيه محققا نجاحا فى تلبية احتياجات العديد من العملاء.

وأوضح أن شركة مصر لتأمينات الحياة والبنك الأهلى المصرى يعملان على الانتهاء من المتطلبات التكنولوجية لاستحداث منتج جديد للمصريين بالخارج، والذى سيتم الإعلان عن كافة تفاصيله فى مؤتمر صحفى بالهيئة العامة للرقابة المالية خلال الأسبوع الجارى بناءا على الموافقة الصادرة من الهيئة للشركة فى مارس ٢٠٢٣ ، وذلك عقب الانتهاء من كافة المتطلبات التشغيلية اللازمة فى هذا الشأن

وأضاف البنك أن الشهادة الدولارية الأولى « الأهلى بلس» وتبلغ مدة الشهادة ٣ سنوات بسعر عائد سنوى ٧٪ ويصرف العائد بذات العملة ربع سنويا، كما يجوز الاقتراض بضمانها حتى ٥٠٪ من قيمتها بالجنيه المصرى لأغراض استثمارية وذلك بحد أقصى يصل الى ١٠ ملايين جنيه وبسعر عائد قدره ٢,٢٥٪ أقل من سعر إقراض البنك المركزي.

والشهادة الدولارية الثانية « الأهلى فورا » ذات آجال ٣ سنوات بسعر عائد سنوى ٩٪ يصرف مقدما بالمعادل بالجنيه المصرى عن الفترة كلها بواقع ٢٧٪ من قيمة الشهادة عن إجمالى مدة الشهادة ولا يجوز الاقتراض بضمانها وتسترد الشهادة فى تاريخ الاستحقاق بذات عملة الدولار الأمريكي.

وتبلغ فئات الشهادات ١٠٠٠ دولار ومضاعفاتها، كما يحتسب العائد اعتبارا من يوم العمل التالى ليوم الشراء، ويمكن استرداد الشهادات بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الشراء وفقا للقواعد المعمول بها وجدول الاسترداد المعلن عنه، بحسب البنك.

وتمت إتاحة شراء الشهادات من يوم الأربعاء الماضى الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ من خلال كافة فروع البنك أو عن طريق الأهلى نت والأهلى موبايل، وكذا من خلال الموقع الالكترونى الرسمى باستخدام بطاقات ائتمان غير صادرة من مصر.

كما يمكن لعملاء البنك المقيمين بالخارج وليس لهم حسابات بالعملة الأجنبية تحويل المبالغ المطلوبة لشراء الشهادات وسيقوم البنك بفتح حسابات فرعية لهم بالعملة الأجنبية، أما لغير عملاء البنك يمكنهم الشراء أيضا من خلال تعليمات مصاحبة لتحويلات بنكية موضحا به رقمهم القومى و المنتج المطلوب شراءه، على أن يتم الإعلان عن أرقام الحسابات التى سيتم التحويل عليها على موقع البنك الالكترونى تزامنا مع إطلاق المنتج واستيفاء المستندات اللازمة للتعامل على تلك الحسابات من خلال فروع البنك واية قنوات إضافية سيتم الاعلان عنها قريبا.

وفيما يتعلق بالقروض بضمان المرتب للمصريين العاملين بالخارج، قال البنك إنه أتاح اعتبارا من يوم الأربعاء الماضى ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ قرض شخصى بضمان تحويل معادل قيمة القسط بالعملة الاجنبية من الخارج بحد أدنى للقرض ٥٠ ألف جنيه وبحد أقصى ثلاثة ملايين جنيه، وذلك اعتبارا من سن ٢١ عاما وحتى بلوغ سن الستين مع استحقاق آخر قسط، بحيث يتم سداد أقساط القرض بالتنازل عن العملات الأجنبية وفقا وسعر الصرف المعلن وقت السداد، بسعر فائدة ٢,٢٥٪ أقل من سعر إقراض البنك المركزى المصرى وقت الحصول على القرض، و لمدة تصل إلى ٤ سنوات مع تطبيق كافة الشروط والضمانات وبدون أية مصاريف إدارية مع منح العميل تأمين مجانى على الحياة، وتتاح مستندات منح التمويل على الموقع الإلكترونى للبنك ، على أن يقوم العميل بتوقيعها لدى اى من فروع البنك، وأية قنوات اضافية سيتم الاعلان عنها قريبا.

بنظام المرابحة بقيمة ٥٠ مليون دولار..

اتفاقية تمويل بين «أبوظبى الإسلامى» ومؤسسة «التمويل الدولية»

كشف مصرف أبوظبى الإسلامي- مصر عن توقيع أول اتفاقية تمويل مساند متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بنظام المرابحة، بقيمة ٥٠ مليون دولار

وأوضح المصرف أن مدة التمويل تبلغ ٥ سنوات، ومن المقرر أن يتم إدراجه ضمن الشريحة الثانية من القاعدة الرأسمالية للمصرف، مؤكدًا أن قيمة التمويل لن تؤثر على حقوق المساهمين

وتأتى هذه الخطوة ضمن استراتيجية مصرف أبوظبى الإسلامي- مصر المستمرة لزيادة تدعيم قاعدة رأس مال المصرف وقوة مركزه المالي، كما أنها تعكس ثقة المؤسسات المالية العالمية بقوة فى أداء المصرف

وتعليقًا على ذلك، عبر محمد علي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمصرف أبوظبى الإسلامى مصر، عن سعادته بالتوقيع مع مؤسسة التمويل الدولية على أول اتفاقية تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة بصيغة المرابحة، والتى تعد الأولى من نوعها لمؤسسة التمويل الدولية كتمويل متوافق مع الشريعة ليس فقط فى مصر ولكن أيضًا على مستوى العالم

وأوضح أن ذلك تطلب الكثير من العمل والإعداد مع مؤسسة التمويل الدولية لإتمام الاتفاق، وقال إننا نبحث دائمًا عن القيمة المضافة لنا وللمجتمع ونسعى إلى توسيع قاعدة التمويل الإسلامى فى مصر

وأضاف محمد على أن مؤسسة التمويل الدولية تعد عضوًا فى مجموعة البنك الدولى وهى من أكبر وأهم جهات التمويل المعنية بالترويج لاستثمار القطاع الخاص على نحو مستدام

وقال إنه من المتوقع أن يساهم التمويل المقدم وفقًا لهذه الاتفاقية على تعزيز خطط النمو المستقبلية للمصرف، كما أنه سيعمل بشكل أساسى على توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالى دعم الصناعات المحلية فى مصر

وأضاف أنه من المتوقع أن تساعد اتفاقية التمويل المساند فى الدفع بخطة المصرف التوسعية نحو تبنى المزيد من المبادرات الهادفة إلى دعم عملية التنمية المستدامة، من خلال تقديم عددًا أكبر من الحلول المصرفية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

كما صرح شيخ عمر سيلا، المدير الإقليمى لمؤسسة التمويل الدولية لشمال إفريقيا والقرن الإفريقي: توقيع مؤسسة التمويل الدولية أول اتفاقية تمويل ثانوى متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع مصرف أبوظبى الإسلامي- مصر يعكس ثقتنا فى البنك والتزامه ببناء استراتيجية مصرفية مستدامة . وأضاف أيضًا أن الاتفاقية تؤكد دعم مؤسسة التمويل الدولية لمؤسسات الأعمال الصغيرة، بهدف دفع عجلة التنمية المستدامة فى المنطقة

ومن جهة أخرى، يعكس فوز مصرف أبوظبى الإسلامي- مصر على هذا التمويل مدى تبنيه الكامل لمفهوم الاستدامة ضمن استراتيجية أعماله؛ فعلى مدار السنوات الماضية تجسدت رؤية المصرف لمفهوم التنمية المستدامة فى نجاحه فى تبنى مجموعة متكاملة من المبادرات والممارسات، التى استهدفت دعم عملية التنمية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠

وجديرٌ بالذكر أن مصرف أبوظبى الإسلامي- مصر يقدم صورًا مختلفة ومتنوعة تلبى مختلف احتياجات العملاء من الأفراد والشركات من خلال توفير العديد من صور التمويل المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية: مثل المرابحة والمضاربة والإجارة

«البنك العربى» يستضيف معرض الحرف التراثية لدعم الشمول المالى

استضاف البنك العربى مؤخراً معرض "الحرف التراثية" فى المبنى الرئيسى للبنك فى القاهرة الجديدة بهدف دعم استراتيجية الشمول المالى والذى يأتى تماشياً مع رؤية البنك المركزى المصرى للتنمية الاقتصادية المستدامة المتمثلة فى تحقيق مبدأ الشمول المالى والعدالة. حيث تم التعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذى يضم عشرين عارضاً من أصحاب الحرف والصناعات اليدوية لعرض العديد من المشاريع المصرية المشهورة بإنتاجها اليدوى والفنى الفريد ولإبراز إبداعات كبار الحرفيين والصناع المهرة والفنانين.

وخلال المعرض قدم قسم الشمول المالى فى البنك العربى جلسة توعوية حول الشمول المالى للمشاركين بهدف تزويدهم بالمعرفة اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بطريقة صحيحة وفعالة. وقد حضر عن البنك المركزى المصرى السيدة ليس نجم مستشار المحافظ لبرامج المسؤولية الاجتماعية، والسيد رامى جلال مدير ادارة الشمول المالى بالإضافة الى السادة اعضاء فريق جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغير ومتناهيه الصغر.

وقد تم فتح حسابات الشمول المالى "حساب الناس" للمشاركين عن طريق بطاقة الرقم القومى بدون حد أدنى لرصيد الحساب وذلك للتمتع بمزايا الحساب والتى تشمل الحصول على بطاقة الخصم المباشر من البنك العربى مجاناً واستخدامها عبر نقاط البيع والشراء عبر الانترنت، وإمكانية تسديد الفواتير من خلال تطبيق الهاتف المحمول "عربى موبايل" ضمن أعلى مستويات السهولة والأمان، وإمكانية تحويل الأموال داخلياً واستقبالها من الخارج، وإيداع الشيكات للتحصيل. كما يقدّم "حساب الناس" إعفاءات عديدة متاحة لجميع العملاء منها الإعفاء من المصاريف الإدارية لفتح الحساب ومن الرسوم السنوية والشهرية.

وفى تعليقها على هذه الفعالية، قالت شيرين كحله، مدير إدارة للشمول المالي، بالبنك العربى – مصر: "يعكس إقامة هذا المعرض حرص البنك العربى المتواصل على تقديم كل ما يساهم فى تنمية المجتمع وتعزيز جهود البنك المركزى المصرى نحو تحقيق الشمول المالى وترسيخ مفاهيمه وسعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة." وأضافت: "من خلال معرض "الحرف التراثية"، نوفر لأصحاب المهن الفرصة للتعلم من أصحاب الخبرة لاكتساب الوعى المالى والمعرفة فى الأمور المالية وذلك لتمكينهم لإدارتها بأنفسهم."

لتعزيز مناخ ريادة الأعمال ونمو الابتكار الرقمى..

«إيتيدا» توقع وثيقة مشروع مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائى»

كتب: أسامة محمد

وقعت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) وثيقة مشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بهدف تعزيز نمو ونضج مناخ ريادة الأعمال والإبداع فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر، وذلك بمقر الهيئة بالقرية الذكية.

وقع وثيقة المشروع أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مصر، والمهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا).

وقال فراكاسيتى إن المشروع الجديد والذى تبلغ مدته خمس سنوات سيساهم فى زيادة التمويلات ورعاية الإبداع التكنولوجى فى مصر وتوفير فرص جديدة للنمو والتطور.

وأضاف إن توقيع الاتفاقية يمثل بدء مرحلة جديدة لتعزيز مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مصر. كما أوضح فراكاسيتى أن إطلاق مشروع التعاون الجديد بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، سيساهم فى سد الطلب وتسريع عمليات التحول الرقمى فى مصر، الأمر الذى يمكن أن يكون له تأثير مضاعف على تحقيق أهداف التنمية متمثلة فى تحسن وازدهار الوضع الاقتصادي، والتخفيف من التغيرات المناخية، وتحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة.

وأضاف أن مصر لديها إمكانات وطاقات غير مستغلة فيما يتعلق بالمهارات والمواهب وما تستطيع أن تقدمه من أفكار مبتكرة من شأنها أن تعزز نمو قطاع الإبداع وريادة الأعمال التكنولوجى فى مصر، الأمر الذى تعكسه قيمة مناخ الشركات الناشئة فى مصر والتى تقدر بحوالى 8.3 مليار دولار.

وكانت شركة الأبحاث وسياسات الإبداع Startup Genome قد قامت بتقييم العائد الاقتصادى لبيئة أعمال الشركات الناشئة فى مصر من خلال تقييم الشركات الناشئة علاوة على قيمة صفقات التخارج، حيث قُدرت بحوالى 8.3 مليار دولار خلال الفترة من النصف الثانى من 2020 وحتى نهاية 2022.

وقال المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات إن المشروع يهدف إلى الحفاظ على ريادة مصر فى قطاع ريادة الأعمال والابتكار الرقمى والسعى نحو تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة.

وأضاف: "هدفنا هو تعزيز بيئة الأعمال المصرية لتشجيع الابتكار وتمكين رواد الأعمال بما يساهم فى تحقيق النمو الاقتصادى للبلاد، ولذا نؤمن بأن هذه الشراكة ستُسرع من إطلاق الإمكانات الكاملة لقطاع الشركات الناشئة المصرية المزدهر بالفعل، فضلًا عن خلق فرص للتنمية المستدامة ورسم مستقبل قائم على الابتكار وريادة الأعمال للجميع."

هذا ويهدف مشروع "نُضج مناخ ريادة الاعمال القائمة على الابتكار فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات القائمة عليها" إلى تحفيز نمو ونجاح رواد الأعمال فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مصر، حيث يركز المشروع الجديد على بناء بيئة مرنة وموثوقة ومواكبة للتطورات، بهدف تعزيز الابتكار وتسهيل الوصول إلى تدفقات التمويل للشركات الناشئة والمبتكرين، وكذلك إنشاء شبكات للمبتكرين والموجهين من أصحاب الخبرة فى المراحل المختلفة من تطوير الشركات الناشئة.

جدير بالذكر أن مشروع التعاون السابق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومركز الابداع التكنولوجى وريادة الأعمال (TIEC) التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، والذى انتهى عام 2021، نتج عنه خلق 31 ألف فرصة عمل وتدريب وتطوير مهارات 1550 رائد أعمال، ودعم 1800 شركة ناشئة فى مصر.

يربط جزيرة «سانت هيلينا» بالعالم..

«المصرية للاتصالات» تبدأ تفعيل الخدمة على الكابل البحرى Equiano

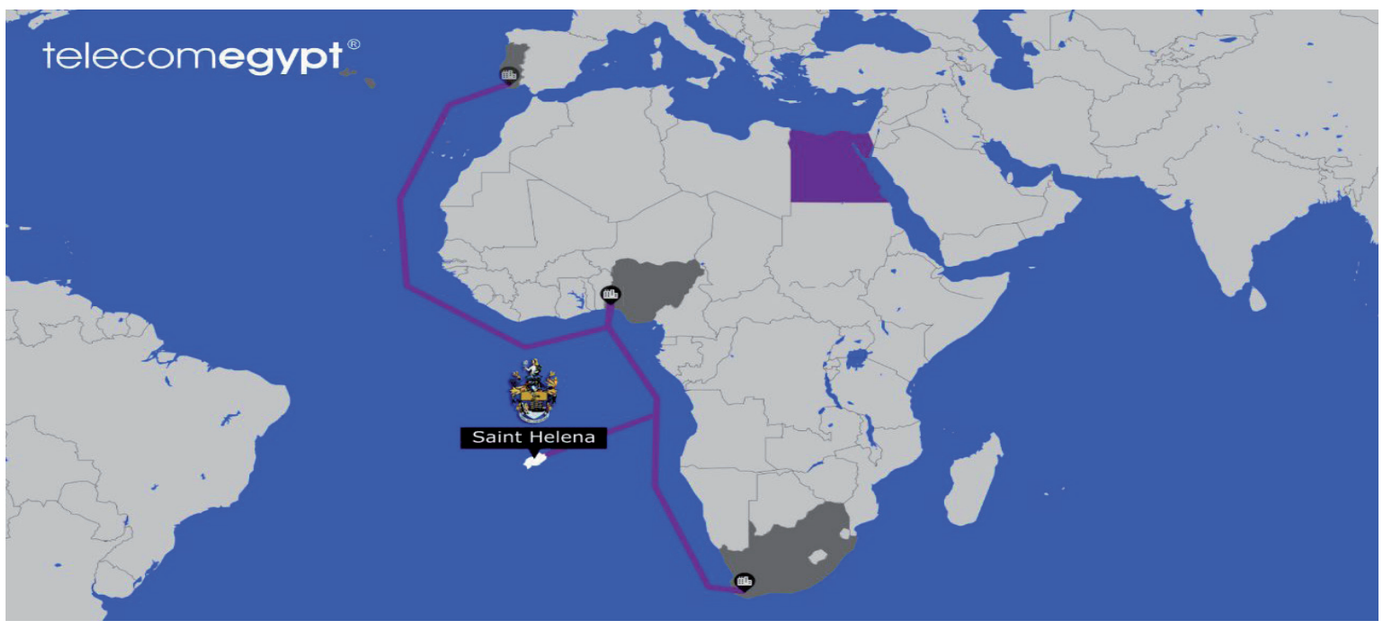

كتب: أسامة محمد

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر وأحد أكبر مشغلى الكابلات البحرية فى المنطقة، وحكومة سانت هيلينا عن تفعيل الخدمة على الكابل البحرى إكويانو"Equiano"، وهو أول كابل بحرى يربط جزيرة سانت هيلينا بالعالم، ما يمثل نقلة نوعية فى جهود تعزيز النمو الاقتصادى للجزيرة.

وتحرص حكومة جزيرة سانت هيلينا على تحقيق أقصى استفادة من كامل إمكانات الكابل وبدء استخدام مسار الاتصال الجديد فى أسرع وقت. وتعمل الحكومة على إنشاء شبكة محلية جديدة تغطى كامل مساحة الجزيرة وتوصيلها بمحطة إنزال كابل إكويانو، لضمان تقديم حزمة متكاملة من الخدمات القائمة على تكنولوجيا الألياف الضوئية بسرعة عالية لجميع المنازل والشركات على الجزيرة.

ويبلغ طول وصلة الكابل البحرى التى تربط سانت هيلينا بنظام المصرية للاتصالات عبر إكويانو ١١٤٠ كيلو مترًا، ويمتد الكابل على طول الساحل الغربى لقارة أفريقيا ليربط بين جزيرة سانت هيلينا وكلاً من البرتغال وجنوب إفريقيا. ويبدأ تشغيل الكابل بسعة ٤٠٠ جيجا باستخدام مجموعة رقائق نوكيا ١٨٣٠ PSE-Vs (٧nm) ، مع إمكانية تطويره مستقبلاً باستخدام أحدث مجموعة رقائق ٦S-PSE (٥nm) للوصول إلى سعات ضخمة تصل إلى عدة تيرابت. وبذلك يوفر نظام الكابل البحرى الجديد حلولاً فعّالة وموفرة تلبى الاحتياجات المتزايدة لسعات الاتصال على الجزيرة.

وبفضل خبرتها الواسعة فى مجال الربط عبر الكابلات البحرية، استطاعت الشركة المصرية للاتصالات، بالتعاون مع حكومة سانت هيلينا، أن تقدّم خاصية شبكة الدوائر الديناميكية "Dynamic Circuit Network"، التى تضمن توفير سعات ثابتة لشركاء حكومة سانت هيلينا. كما قامت الشركة المصرية للاتصالات بدعم حكومة سانت هيلينا فيأعمال تصميم وتركيب وإعداد أجهزة الشبكة والكابل البحري.

من جانبه قال مارك بروكس، وزير الخزانة والبنية التحتية والتنمية المستدامة بحكومة سانت هيلينا: "نشعر بسعادة غامرة إذ نشهد هذه اللحظة التاريخية الفارقة، حيث استطعنا أن ندعم حياة أفضل للأفراد والشركات فى سانت هيلينا من خلال توفير سرعات وسعات عالية للإنترنت لأول مرة فى تاريخنا. يفتح هذا المشروع الواعد آفاقًا جديدة للنمو ويقدّم إمكانات هائلة للجزيرة، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر فرص تعزيز الاقتصاد من خلال تدفق الإيرادات الجديدة. ويساعد هذا المشروع كذلك على تحسين جودة وكفاءة تقديم الخدمات فى سانت هيلينا بفضل التقدم التكنولوجى الذى توفره خدمات الإنترنت خاصة فى قطاعات الصحة (العلاج عن بُعد) والتعليم، والرعاية الاجتماعية للفئات الاكثر احتياجًا، وقطاع الأعمال، والسياحة، والتجارة الإلكترونية. وقد سعدنا بالتعاون مع فريق عمل الشركة المصرية للاتصالات، الذى أظهر تفانياً وإخلاصًا وقدرة على معالجة كافة التحديات التشغيلية بمهارة واقتدار."

وعلق المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للمصرية للاتصالات قائلًا: "سعداء بالمشاركة فى هذه المرحلة التاريخية الفارقة لحكومة وشعب سانت هيلينا، ونفخر بالمساهمة فى هذا المشروع الواعد الذى يقدّم للجزيرة سعات اتصالات دولية ضخمة ستساهم دون شك فى تحسين جودة حياة شعبها. ويُعدّ الكابل البحرى إكويانو أول مشروعات الشركة المصرية للاتصالات فى منطقة غرب أفريقيا، فى خطوة غير مسبوقة لتوسيع نطاق تقديم خدماتها خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتصل إلى مناطق جديدة وتعزز تواجدها الدولى من خلال توفير حلول الكابلات البحرية لشركائها على الصعيد الدولي. وتهدف مشاريع البنية التحتية للشركة إلى زيادة دعم مسارات حركة الاتصالات الدولية ذات الكثافة العالية، وتعزيز تطوّر شركائها، وتلبية احتياجات الاتصالات حول العالم، وضمان الربط بشبكة الاتصالات الدولية بأنسب الأسعار. علاوة على ذلك، تضع الشركة المصرية للاتصالات دائماً نصب أعينها الارتقاء بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول بها إلى آفاق جديدة من خلال تقديم أحدث المنتجات وإطلاق مبادرات جديدة لدعم البنية التحتية الدولية."

كما صرح بيير شوم، نائب رئيس منطقة أسواق شمال وغرب أفريقيا بشركة نوكيا، قائلًا: "سعداء بالمشاركة فى هذا المشروع الرائع بفضل شراكتنا العريقة مع المصرية للاتصالات. لقد أثبتت نوكيا أنّ تقنية الألياف الضوئية التى تقدمها فى مختلف أنحاء العالم توفر مستويات عالية من الأمان، وتقدّم خدمات الاتصالات بسرعة كبيرة وقدرة عالية. ومن خلال تقنيتنا القابلة للتطوير، استطعنا أن نضمن حماية الشبكة فى المستقبل مع تزايد الطلب على خدمات الاتصالات لتعزيز النمو الاقتصادى للجزيرة."

وتمتلك المصرية للاتصالات تاريخًا عريقاً فى صناعة الكابلات البحرية، بالإضافة إلى فريق متكامل من أمهر الكوادر المتميزة التى تبذل جهودًا دؤوبة لتعزيز البنية التحتية الدولية لقطاع الاتصالات. وتبرهن قصص النجاح المتتالية التى حققتها الشركة على مدار سنوات على نجاح نهجها واستراتيجيتها، بالإضافة إلى كونها الشريك المفضل لأكثر من ١٦٠ مشغلًا رئيسيًا للكابلات البحرية. وتؤكد مساهمة المصرية للاتصالات فى البنية التحتية الدولية للكابلات البحرية على التزام الشركة بتقديم أحدث الحلول للشركاء والعملاء على الصعيدين المحلى والدولي.

«سهل» تطلق خدمة شحن «عدادات المياه مسبوقة الدفع» بالمحافظات

كتب: ابراهيم علي

أعلنت شركة سهل الرائدة فى خدمات الدفع والتحصيل الإلكترونى عن إضافة خدمة جديدة على تطبيق سهل من خلال توفير امكانية شحن كارت عداد المياه مسبق الدفع وذلك بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتأتى هذه الخطوة فى إطار المجهودات الحثيثة التى تبذلها الدولة المصرية للتحول الرقمى والشمول المالى والتخفيف على المواطنين لتوفير خدمات جديدة دون تحمل عناء الإنتقال من مكان لآخر.

وتعقيبا على هذه الخدمة الجديدة، أعرب المهندس عبد الله عسل، العضو المنتدب لشركة سهل عن فخره بالثقة التى باتت الشركة تتمتع بها فى السوق المصرية من خلال تقديم خدمات تكنولوجيا مالية رائدة للمواطنين، حيث يستطيع العميل شحن كارت المياه مسبق الدفع من خلال التليفون المحمول باستخدام تطبيق سهل على الهواتف الذكية من المنزل دون تحمل عبء الانتقال ومواجهة الإزدحام المرورى .

وتتعاون شركة "سهل" مع عدد كبير من مقدمى الخدمات مثل البنوك وشركات الاتصالات لإتاحة الدفع عبر المحافظ الإلكترونية والتطبيقات المختلفة والكروت البنكية، مؤكدًا أنها أضافت أكثر من ٥٠ خدمة مدفوعات جديدة لتحويل التطبيق إلى تطبيق شامل لكافة المدفوعات اليومية للمواطن منها المرافق العامة (الكهرباء – المياه – الغاز) بالإضافة إلى خدمات التليفون والمحمول والتبرعات والمصاريف الجامعية والاشتراكات المتنوعة، ويأتى ذلك تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وتوجيهات البنك المركزى لدعم التكنولوجيا المالية والتطبيقات الذكية، والعمل على تحسين دورة الكاش والتقليل من الوقت المطلوب لتحصيل المدفوعات لصالح الجهات الحكومية المختلفة.

«فورى» تبنى بوابة مدفوعات إلكترونية مع منظومة المدارس الذكية «سمارت سكولز»

كتب: ابراهيم علي

أعلنت شركة فورى الرائدة فى مجال تكنولوجيا البنوك والمدفوعات الرقمية، عن تعاونها مع منظومة المدارس الذكية (سمارت سكولز) بهدف بناء بوابة مدفوعات إلكترونية وكذلك تقديم مجموعة من حلول التكنولوجيا الرقمية المتطورة لتحصيل المصروفات الدراسية بطريقة آمنة.

تساهم الشراكة بين فورى وشركة سمارت المالكة لمنظومة المدارس الذكية (سمارت سكولز) على زيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية فى قطاع التعليم، مما يعود بالفائدة على الطلاب وأولياء الأمور، وذلك من خلال استخدام فورى ، ستقوم مدارس سمارت سكولز بتمكين الطلاب وأولياء الأمور من سداد كافة المصروفات الدراسية ومدفوعاتهم الرقمية بسهولة عبر بوابة فوري، مما يلغى الحاجة إلى الاعتماد على طرق الدفع التقليدية.

وفقا لهذه الشراكة تعمل فورى على رقمنة قطاع التعليم والمدارس من خلال أحدث حلول المدفوعات الإلكترونية لأكثر من ٦٢٥ مدرسة ذكية وما يقرب من ٢ مليون و٤٠٠ ألف طالب، وذلك عبر قنوات فورى المختلفة مثل ماكينات فورى POS التى تغطى كافة أنحاء مصر، إضافة إلى فروع فورى بلس المنتشرة فى كافة المحافظات، وتطبيق الهاتف المحمول myFawry.

وقال حسام عز الرئيس التنفيذى للقطاع التجارى لشركة فوري: "سعداء للغاية بشراكتنا مع شركة سمارت المالكة لمنظومة المدارس الذكية (سمارت سكولز) والتى تمثل وجهة حقيقية لاستراتيجية فورى فى عقد الشراكات والاتفاقيات مع مختلف المؤسسات والشركات فى العديد من القطاعات، كما تسعى فورى إلى رقمنة عمليات الدفع الخاصة بقطاع التعليم والعمل على التحول من الحلول النقدية إلى حلول دفع رقمية آمنة ومتطورة".

وصرح أحمد الليثى الرئيس التنفيذى لشركة سمارت المالكة لمنظومة المدارس الذكية (سمارت سكولز): "نحن نفخر بشراكتنا مع شركة فورى لما تقوم به فى تنفيذ استراتيجيات الدولة المصرية فى التحول الرقمى وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠، كما يساهم التعاون فى تحسين تجربة الطلاب وأولياء الأمور وتعزيز حلول الدفع الرقمي، مما يخدم رؤية مدارس سمارت سكولز فى تقديم خدمات آمنة وميسرة للطلاب وأولياء الأمور عبر أحدث حلول الدفع الإلكترونى الخاصة بشركة فورى والمصممة خصيصًا لاحتياجاتهم".

تحسن النمو وتراجع التضخم

«صندوق النقد» يفتح آفاق التفاؤل للاقتصاد العالمى

كتبت: دعاء سيد

أصدر صندوق النقد الدولي، توقعاته بشأن النمو الاقتصادى والتضخم على مستوى العالم، حيث توقع تراجع معدل التضخم عالميًا إلى ٦,٨ ٪ خلال العام الحالى وبمعدل ٥,٢ ٪ فى عام المقبل.

وأشار صندوق النقد الدولى فى تقريره بعنوان «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى أنه من المتوقع أن يتراجع التضخم العام العالمى من ٨,٧٪ فى ٢٠٢٢ إلى ٦,٨٪ خلال ٢٠٢٣، و٥,٢٪، فى ٢٠٢٤».

وذكر التقرير أن التوقعات تشير إلى أن تشديد السياسة النقدية سيؤدى إلى تراجع التضخم بالتدريج، مشيرًا فى الوقت ذاته إلى أن تباطؤ معدل التضخم المتوقع فى ٢٠٢٣ يرجع إلى تراجع أسعار السلع الأولية الدولية.

ومع ذلك، لفت التقرير إلى أن الفروق فى وتيرة تباطؤ معدل التضخم بين البلدان ترجع إلى عدة عوامل مثل الاختلاف فى مدى التعرض لمخاطر التحركات فى أسعار السلع الأولية والعملات واختلاف درجات فورة النشاط الاقتصادي.

وتوقع الصندوق أيضًا أن ينمو الاقتصاد العالمى بنسبة ٣٪ فى العام الحالى ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣,٥٪، فى ٢٠٢٢، على أن يسجل نموًا فى عام ٢٠٢٤ بنسبة ٣٪ أيضًا.

وتوقع الصندوق أن يتباطأ النمو فى الولايات المتحدة ليسجل ١,٨٪، فى عام ٢٠٢٣، مقابل ٢,١٪، فى عام ٢٠٢٢، على أن يصل إلى ١٪، فى عام ٢٠٢٤.

وعلى الجانب الأخر، توقع الصندوق أن يتراجع النمو فى منطقة اليورو إلى ٠,٩٪ خلال العام الحالي، مقابل ٣,٥٪، فى عام ٢٠٢٢، قبل أن يرتفع إلى ١,٥٪، فى عام ٢٠٢٤.

وفيما يخص المملكة المتحدة، أشار الصندوق إلى توقعاته بتراجع النمو فى البلاد إلى ٠,٤٪ خلال العام الحالي، مقابل ٤,١٪، فى عام ٢٠٢٢، على أن يرتفع إلى ١٪، فى عام ٢٠٢٤.

وتوقع الصندوق أيضًا أن يسجل اقتصاد الصين نموًا ٥,٢٪، خلال العام الحالي، و٤,٥٪، خلال عام ٢٠٢٤، وأن يصل فى الهند إلى ٦,١٪، هذا العام.

وقام صندوق النقد الدولى بتغيير توقعاته لمعدل النمو فى روسيا، خلال العام الحالى ٢٠٢٣، بزيادة ٠,٨٪ ليصل إلى ١,٥٪، على خلفية بيانات تشير إلى تحسن أداء الاقتصاد الروسي، خلال النصف الأول من العام.

وبالنسبة لنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية، رفع صندوق النقد الدولى توقعاته إلى ٤٪ خلال العام الجارى، وبذلك تزيد توقعات النمو ٠,١٪، مقارنة بالتوقعات التى أطلقها الصندوق فى أبريل الماضى.

وقال الصندوق فى تقريره أنه خفض توقعاته أيضًا لنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية ٠,١٪ خلال السنة المقبلة إلى ٤,١٪، كما خفض توقعاته لنمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٠,٤٪ فى العام الجارى إلى ٢,٥٪ و٣,٢٪ خلال السنة المقبلة.

بالاضافة لذلك، ذكر الصندوق أن التضخم يمكن أن يتراجع بوتيرة أسرع من المتوقع ما يمكن أن يحد من ضرورة تشديد السياسات النقدية وقد يثبت الطلب المحلى المزيد من الصلابة مجددا.

فيما قال صندوق النقد الدولى إن الخطر المستمر على الاقتصاد العالمى يتمثل فى أن الطقس السيئ والحرب فى أوكرانيا ستؤديان إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخم.

وأضاف الصندوق أيضًا أن «ظاهرة النينيو» يمكن أن تؤدى إلى زيادات شديدة فى درجات الحرارة أكثر من المتوقع، وتفاقم ظروف الجفاف، ورفع أسعار السلع الأساسية».

ونوه بأن الحرب فى أوكرانيا يمكن أن تشتد؛ مما يؤدى إلى زيادة أسعار الغذاء والوقود والأسمدة، ولفت إلى التعليق الأخير لاتفاق الحبوب يشكل مصدرا للقلق فى هذا الصدد».

وكانت قد أعلنت روسيا أنها لن تجدد التزامها باتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية الذى تم إبرامه فى يوليو الماضي، ومنذ بدء سريان الاتفاق تم شحن ٣٢,٩ مليون طن من الحبوب من أوكرانيا.

ويعد هذا الاتفاق حيوى لتحقيق استقرار أسعار الغذاء العالمية، وإغاثة البلدان النامية التى تعتمد على الصادرات الأوكرانية.

وكان تأثير الحرب على أسواق الغذاء العالمية فوريًا ومؤلمًا للغاية، خاصة أن أوكرانيا تعتبر موردا رئيسيا للحبوب لبرنامج الغذاء العالمي.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

30-7-2023
NO.293

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

صيف مرح فى السينما..

الكوميديا تستحوذ على شباك التذاكر

كتبت: كريمة سلام

يشهد موسم الصيف الحالى دخول ٦ أفلام جديدة يسيطر على معظمهم الطابع الكوميدى، ويتميز هذا الموسم أيضًا بوجود منافسة شرسة بين عدد من نجوم الشباك، ولعل من أبرزهم محمد رمضان ومحمد عادل إمام ومحمد هنيدى، لينضموا إلى أفلام عيد الأضحى والتى حققت ناجحا واسعًا من أشهرهم: «بيت الروبي» للفنان كريم عبد العزيز وكريم محمود عبدالعزيز، و«تاج» لنجم الجيل تامر حسني، و«البعبع» للفنان أمير كرارة.

وترصد «البورصجية» فى التقرير التالى تفاصيل منافسات موسم الصيف.

محمد هنيدى «تاجر بطيخ»

ينافس محمد هنيدى هذا الموسم بفيلم «مرعى البريمو»، ويسعى من خلاله لتصدر قائمة الأفلام بشباك التذاكر، ويستحوذ عن إيرادات الصيف، مثلما استحوذ عليها فى فيلمه الأخير "نبيل الجميل أخصائى تجميل"، والذى حقق إيرادات تجاوزت ٣٥ مليون جنيه، ويضع هنيدى آمالا كبيرة فى اكتساح أفلام دور العرض الصيفى بهذا العمل.

ويقدم «هنيدي» شخصية مختلفة تماما ولم يقدمها من قبل، وهى شخصية مرعى البريمو «تاجر البطيخ»، وتدور أحداث الفيلم فى إطار كوميدى، حول «مرعي»، الذى يعمل فى تجارة البطيخ، حيث يواجه العديد من المواقف والمفارقات الكوميدية المثيرة من خلال عمله، الفيلم بطولة محمد هنيدى، وغادة عادل، نانسى صلاح، محمد محمود، علاء مرسى، مصطفى أبو سريع، أحمد بدير، وغيرهم، والعمل من إخراج سعيد حامد، وتأليف إيهاب بليبل.

محمد رمضان «ع الزيرو»

انتعاشة سينمائية يعيشها محمد رمضان فى الفترة الأخيرة، حيث ينافس فى هذا الموسم الصيفى بفيلم «عالزيرو»، وذلك بعد أشهر قليلة من عرض فيلمه الأخير «هارلى»، ويتعاون خلال العمل لأول مرة مع الفنانة نيللى كريم، والتى تعد من النجمات اللاتى يمتلكن جماهيرية كبيرة، فضلا عن تعاونه الأول مع الكاتب مدحت العدل.

تدور أحداث العمل فى إطار من الحركة والتشويق، حول "حمزة" الملقب بـ"دراجون"، ولديه طفل مريض يسعى لعلاجه لكن حالته المادية متعثرة، ثم تتطور الأحداث ليصبح واحدا من الأغنياء من خلال دخوله عالم تجارة الأعضاء البشرية، ويناقش الفيلم قضية مهمة إذ يتطرق إلى مافيا الأعضاء البشرية، والفيلم يقوم ببطولته بجانب محمد رمضان ونيللى كريم كل من جومانا مراد، خالد الصاوي، شريف دسوقى، الطفل منذر مهران، راشد محمد وتأليف مدحت العدل وإخراج ماندو العدل.

محمد إمام وتميمة الحظ فى «أبو نسب»

يضع محمد إمام أملاً كبيرة على فيلمه الجديد «أبو نسب»، الذى يقدمه بشكل جديد ومختلف عن الأعمال التى قدمها من قبل، ويأتى هذا العمل بعد تقديمه آخر أفلامه «عمهم»، ويتعاون خلال العمل مع النجم ماجد الكدواني، بجانب تعاونه الثالث مع ياسمين صبرى التى تعد أيضا تميمة حظ بالنسبة له.

وينتمى فيلم «أبو نسب» لأعمال الكوميديا، حيث تدور أحداثه حول طبيب (محمد إمام) يقع فى غرام فتاة تعمل كـ«لايف كوتش» (ياسمين صبري)، وتحدث بينهما عدة مواقف كوميدية تنتهى بزواجهما، العمل من بطولة ياسمين صبري، ماجد الكدواني، وفاء عامر، هالة فاخر ومحمد لطفي، ومن تأليف أيمن وتار وإخراج رامى إمام.

ممدوح و أمينة.. «وش فى وش»

يعد فيلم «وش فى وش» بطولة محمد ممدوح وأمينة خليل هو أول عمل سينمائي، بعد أن حيث حققا الثونائى سويا العديد من النجاحات التى يعرفها الجمهور، ولعل من أبرزها مسلسلى «قابيل» و«عائلة زيزى»، وغيرها من الأعمال التى حققت نجاحًا كبيرًا،

وتدور أحداث فيلم «وش فى وش» فى إطار اجتماعى كوميدى لايت، داخل شقة زوجية يجتمع بالصدفة فيها عائلتا الزوج والزوجة مختلفتا الثقافة، وتحدث بينهما العديد من المشكلات، ونرى خلالها ما يحدث داخل الشقة فى ليلة واحدة، من بطولة محمد ممدوح، أمينة خليل، أحمد خالد صالح، محمد شاهين، خالد كمال، بيومى فؤاد، أنوشكا، أسماء جلال، محمد شاهين، محمود الليثي، سامى مغاوري، دنيا سامي، وسلوى محمد على، وإخراج وليد الحلفاوى.

محمد عبد الرحمن «البطة الصفرا»

يتحسس محمد عبد الرحمن طريق البطولة المطلقة فى ثانى بطولاته السينمائية، وهو بعنوان «البطة الصفرا»، وذلك بعد تقديمه أولى بطولاته فى السينما "الدعوة عامة"، ويعتمد «عبدالرحمن» فى الفيلم على مجموعة من النجوم، على رأسهم غادة عادل ويعد العمل التعاون السينمائى الثانى بينهما، وذلك بعد فيلم «الخطة العايمة».

وتدور أحداث فيلم «البطة الصفرا» فى إطار اجتماعى كوميدى حول دكتور جامعى منغلق على نفسه، لكنه يتورط بالسرقة والتعاون مع عصابة تسمى بـ"البطة الصفرا"، مما يجعله يقع فى عديد من المغامرات والمفارقات الكوميدية، وتقدم غادة شخصية رئيسة عصابة ضمن أحداث الفيلم.

الفيلم بطولة محمد عبدالرحمن، غادة عادل، محمود حافظ، فرح الزاهد، إبرام سمير، حسن أبوالروس وأحمد طلعت، كما يشارك فى الفيلم عدد من ضيوف الشرف، منهم صلاح عبدالله، سامى مغاورى وعمرو رمزي، قصة وسيناريو وحوار محمود عزت وإخراج عصام نصار.

مغامرة شبابية فى «٥ جولات»

يدخل فيلم «٥ جولات» كتجربة جديدة تعيد إلى الأذهان التجارب الشبابية الناجحه مثل أفلام «أوقات فراغ» و«الماجيك»، أو لاحقا فى فيلم «الجيل الرابع»، والتى صنفت كمغامرات إنتاجية لاعتمادها على ممثلين شباب أغلبهم لا يملك خبرة طويلة فى العمل الفني.

الفيلم الجديد يتصدر بطولته آدم الشرقاوى ونور النبوي، ويعتبر الفيلم العمل السينمائى الأخير للفنان الراحل مصطفى درويش.

يشارك فى بطولة الفيلم أيضا عدد من نجوم الشباب أبرزهم داليا شوقي، إلى عدد من النجوم فى عالم التمثيل والغناء على رأسهم ماجد المصري، عايدة الأيوبي، مصطفى درويش، مطرب الراب آر سينك، ومن تأليف محمد عبدالمعطى ويحيى علام، إخراج مازن أشرف، فى أول تجربة إخراجية له.

و يطرح الفيلم خلال أحداثه قضية شبابية جديدة، حيث يناقش رياضة الـ«MMA»، فضلًا عن «الراب باتلز»، وما يواجهه الشباب من أزمات وتحديات، كما يراهن الفيلم على المطربة عايدة الأيوبى فى أولى تجاربها التمثيلية، وقد تم تصوير مشاهد الفيلم بين محافظتى القاهرة والإسكندرية، بجانب تصوير بعض المشاهد فى المجر.